جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد كمي

حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

دراسة تحليلية للفترة (2011 – 2022)

إعداد :

-يوسفي زين العابدين

- مزياني محفوظ

إشراف : ا.د.محمد عيسى محمد محمود

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2023/2022

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال سبحانه تعالى فيهما "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

إلى الوالدة العزيزة منبع الحنان و الدفئ

الى الوالد العزيز السند الوحيد

أطال الله في عمرهما

ووفقني في برهما

يوسفي زين العابدين

إهــداء

أهدي هذا العمل الى أحق الناس بصحبتي أمي الغالية أطال الله في عمرها و رعاها و شفاها من الأسقام ، الى من تحمل مشاق الحياة من اجل سعادتي و تحقيق احلامي و الى من سبق الزمن لتوفير احتياجاتي أبي العزيز أطال الله في عمره ، و إلى أخي و جميع اخوتي .

الى جميع الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية

الى جميع الأصدقاء و الزملاء تخصص ماستر اقتصاد كمي

الى كل طالب علم أتمنى له التوفيق و النجاح

مزياني محفوظ

الشكر و التقدير

الشكر و الحمد لله تعالى الذي وفقنا في إتمام هذا العمل و إعترافا لذوي الفضل بفضلهم ووفاء و تقديرا و إحتراما للسراج الذي أضاء بنوره درب كل طالب علم إلى استاذنا الكريم الفاضل محمد عيسى محمد محمود نتقدم له بالشكر الجزيل على النصح ،التوجيه، التشجيع والتحفيز و على طيبة القلب و رحابة الصدر خلال اعداد هذا البحث .

أطال الله في عمره و نور دربه

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات وصادرات المحروقات	
تمهيد الفصل	05
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	06
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	06
المطلب الثاني: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية	16
المبحث الثاني: ماهية الصادرات وعملية التصدير	20
المطلب الأول : مفهوم عملية التصدير و أهميتها	20
المطلب الثاني : أنواع الصادرات و طرق التصدير	21
المطلب الثالث : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	24
المبحث الثالث: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري	28
المطلب الأول: النفط و مخاطره على الاقتصاد الجزائري	28
المطلب الثاني: الأزمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري	33
المطلب الثالث: ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	37
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:	
تمهيد الفصل	43
المبحث الأول: واقع التصدير في الجزائر من 2011 الى 2022	44
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر	44
المطلب الثاني : نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر	46
المطلب الثالث: تطور الصادرات الجزائرية	51
المبحث الثاني : واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من 2011 الى 2022	53
المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من 2011 الى 2022	53

المطلب الثاني : الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات	**55**
المطلب الثالث : مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام	**57**
المبحث الثالث : سبل تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	**60**
المطلب الأول : الإجراءات التي استخدمتها الدولة لتطوير الصادرات خارج المحروقات	**60**
المطلب الثاني : المؤسسات والهيئات الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات	**61**
المطلب الثالث : العوائق التي تعاني منها عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر	**68**
خلاصة الفصل	**70**
الخاتمة العامة	**72**
قائمة المراجع	**75**
الملاحق	**82**

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
01	نظرية التكاليف المطلقة	11
02	تطور الميزان التجاري للفترة (2011 – 2022)	44
03	تطور اجمالي الناتج المحلي في فترة (2011 – 2021)	47
04	التطور الربع سنوي لاجمالي الناتج المحلي (2020 – 2022)	49
05	تطور الصادرات الجزائرية و نسبة مساهمة صادرات المحروقات	51
06	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2011-2022)	53
07	هيكل الصادرات خارج المحروقات (2011 – 2022)	55
08	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011 - 2021)	57
09	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022	59

قائمة الاشكال

رقم الشكل	قائمة الأشكال	الصفحة
01	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2011 - 2022)	45
02	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011 – 2021)	48
03	تطور الناتج المحلي الاجمالي للثلاثي الاول و الثاني خلال الفترة (2020 -2022)	50
04	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات(2011-2022)	52
05	**نسبة مساهمة صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات**	54
06	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (2011-2021)	58

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر الجزائر من الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على المحروقات، حيث تعتبر هذه الأخيرة الشريان الاقتصادي الذي يستحوذ على أكبر نسبة من حجم صادراتها منذ الاستقلال ، و هذا الذي جعلها رهينة التذبذب و عدم استقرار أسعار النفط في السنوات الفارطة و الذي كان له التأثير السلبي المباشر على الوضعية الاقتصادية في البلاد، و من جهة أخرى تواجه الجزائر و ككل الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي مشكلة نفاذ أو نضوب الثروات النفطية على المدى القريب أو المتوسط مما يجعل الجزائر أمام حتمية الخروج من التبعية لقطاع المحروقات و التخلص من الارتباط الكبير الذي يربط اقتصادها و إيراداتها.

هذا القطاع أصبح يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بسبب حالات اللاستقرار التي أصبح يعيشها من فترة لأخرى.

فصار من الضروري الآن التوجه نحو إحداث إصلاحات جدية للواقع الاقتصادي و تبني استراتيجيات جديدة للتنويع الاقتصادي الذي يساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات التي لها أهمية بالغة في بناء استقلالية للاقتصاد الوطني عن العوامل الخارجية , حيث شرعت الجزائر في انتهاج مجموعة من الإجراءات و السياسات لتنويع هذه الصادرات و الخروج من الاقتصاد الريعي .

- **الإشكالية :**

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي :

ماهو حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ؟ وماهي السبل الممكنة لترقيتها ؟

و تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- هل نسبة الصادرات خارج المحروقات ترقى إلى المستوى المطلوب ؟
- ما هي السياسات و الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات ؟
- ما هي العوائق و العقبات التي حالت بين الاقتصاد الوطني و تنويع الصادرات خارج المحروقات ؟
- ما هي الآليات و الحلول الممكنة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ؟
- **الفرضيات :**

و كإجابة مؤقتة للتساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية :

- نسبة الصادرات خارج المحروقات في فترة الدراسة نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة صادرات المحروقات رغم المجهودات المبذولة .
- الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير من بين السياسات المتبعة من طرف الجزائر لدعم الصادرات خارج المحروقات.
- غياب سياسة صناعية محلية فعالة حالت دون تطوير الصادرات خارج المحروقات.

- زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات مرتبط بوضع استراتيجية واضحة لا تعتمد على الإيرادات النفطية.
- **أهداف الدراسة:**
- - إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات .
- - تتبع تطور حجم الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2011-2022.
- - تتبع حجم الصادرات خارج المحروقات لمختلف القطاعات.
- - التنقيب عن الجهود والفرص المتاحة للتخلص من التبعية المركزية لقطاع المحروقات.
- - تأسيس اقتصاد جديد قوامه التنويع والتكامل بين مختلف القطاعات .

أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في تسليط الضوء على معرفة المكانة الحقيقية للصادرات خارج المحروقات في قطاع الصادرات و إبراز أهمية التنوع الاقتصادي لتجسيد الطريق نحو اقتصاد قوي و مستقل لا يتأثر بالأزمات الخارجية .

منهج الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي حيث قمنا بوصف الصادرات و التجارة الخارجية للجزائر في حين استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل واقع التصدير خارج المحروقات و الإجراءات المتخذة في هذا المجال .

- **مبررات اختيار الموضوع :**

تتمثل مبررات ودوافع اختيارنا لهذا الموضوع في الآتي:

- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه المواضيع.
- يعد من المواضيع المهمة و المعاصرة للدول النفطية و خصوصا الجزائر.
- محاولة إبراز استراتيجيات تنمية حجم الصادرات خارج المحروقات

- **حدود البحث :**

✓ الحد الموضوعي: دراسة كمية لحجم الصادرات خارج المحروقات
✓ الحد المكاني: الحيز المكاني للدراسة هو الجزائر
✓ الحد الزماني: الفترة من 2011 إلى 2022

هيكل البحث :

قمنا بتقسيم البحث الى فصلين :

الفصل الأول:

تطرقنا فيه الى المفاهيم النظرية حول التجارة الخارجية و التصدير وأهمية الصادرات في الاقتصاد الوطني و دوافع تشجيع التصدير خارج المحروقات .

الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر لتشجيع التصدير خارج المحروقات و قمنا بتحليل واقع التصدير في الجزائر خلال الفترة 2011 الى 2022 مع ابراز أهم العوائق التي تواجه قطاع الصادرات خارج المحروقات لنختم هذه الدراسة بمجموعة من النتائج و الحلول المقترحة .

الفصل الأول

الإطار النظري

للصادرات و صادرات

المحروقات

تمهيد:

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ذلك لان إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها , رغم ان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل اي دولة الى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها ان تنتج كل ما تحتاجه من السلع , وانما يقتضي الامر ان تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لان تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول اخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها او تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية .

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: ماهية الصادرات وعملية التصدير

المبحث الثالث: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:

1- تعريف التجارة الخارجية:

يمكن تعريف التجارة الخارجية بانها عمليه انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول , وتعتبر التجارة الدولية من علم كالاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما الى ذلك .[1]

وقد نشط الاهتمام في التجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة اليها ,ووضعت النظريات المفسرة لعمليه التجارة الدولية , كما اصبح مقياس التجارة الدولية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم او تأخر هذه الدولة او تلك , ويقال للدولة التي تزيد صادراتها عن وارداتها وجود عجز في ميزانها التجاري , في حين يقال للدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها ان لديها فائضا في ميزانها التجاري , بمعنى ان الزيادة في الصادرات مؤشر على نمو وازدهار الدولة وانتعاش نشاطها التجاري , وكلما كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات كلما كان ذلك مؤشرا على ضعف اقتصادها وزيادة عمليات الاقتراض والاعباء المالية التي تؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .

2 الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

وبالرغم من ان التجارة سواءا الداخلية او الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل , فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا الى واحد او أكثر من الفوارق التالية:[2]

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية او السياسية في حين ان التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد ان التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

---

[1] عادل يوسف عوض، في الأصول النظرية للتجارة الخارجية , الإسكندرية , مصر , مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع,2013 , ص 10 .

[2] خالد أحمد علي محمود , التجارة الدولية بين الحماية و التحرر و النظرية الحديثة و آثارها في الفكر الاقتصادي العالمي , الإسكندرية , دار الفكر الجامعي , , 2019 , ص 12 .

- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية مختلفة , في حين ان التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات وموانع وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
- اختلاف طرق النقل حيث ان 90 % من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية.
- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حاله التجارة الخارجية عنها في حاله التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين الاسعار المنافسة الأنظمة المسيرة للأسواق .... الخ.
- صعوبة انتقال عناصر الانتاج في حاله التجارة الخارجية مقارنه بالتجارة الداخلية.
- اختلاف طرق واساليب التمويل.

- أهمية التجارة الخارجية:

3-1الأهمية في المجال الاقتصادي:

لا شك أن هناك دوراً كبيراً للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي , ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة.

وتختلف التجارة الدولية بين الدول من حيث الحجم الذي يعتمد على القدرة الإنتاجية للدولة وحجم الاستهلاك ومدى الانفتاح أو الانغلاق الذي تتبعه الدولة في عمليات التبادل التجاري ناهيك عن حجم الدولة من الناحية السكانية وامتلاكها لمقومات التجارة وخصوصا العنصر التكنولوجي.

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة , ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية والتي يترتب عليها فيما بعد أهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات، ولعل أبرز تلك الأهمية تتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي[1]:

1- لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة , ومن ذلك نستطيع القول إن التجارة

[1] عادل يوسف عوض ، مرجع سبق ذكره , ص 16 .

الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي , وقد تزايدت الأرباح والأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعها الضرورية والكمالية , وخصوصا مع ظهور سلع جديدة أغلبها من السلع الإلكترونية والاتصالات والتي أصبحت لا تعرف حدوداً أو وطناً , كما أنها دخلت منطقة السلع الضرورية لكل فرد في المجتمع.

2- تعد التجارة الخارجية مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها , مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار , كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة والدولة. وأصبحت المتاجرة في النقود في الأسواق المالية من أكبر التجارات التي يتعامل فيها الأفراد والمؤسسات والأفراد , خصوصا مع ما يعرف بالمشتقات المالية والتي سهلت الحصول على السيولة النقدية وسرعة تداولها، ناهيك عن التجارة الإلكترونية كما ذكرنا سابقا.

3 - يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع مما يجعله بحاجة إلى مصادر لتنشيط تلك الأنشطة أو المكونات , وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو الاستهلاكية والخدماتية خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من مواد أولية أو مصنعة أو مواد أولية أو استيرادها.[1]

4 -ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري، فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والتي بقيت لزمن بعيد تنتظر المصدر التمويلي لها , ولكن لضعف الدعم المالي في الدولة بقيت تلك المشاريع خارج حيز التنفيذ الذي تطمح إليه تلك الدول والتي تشكل في أغلبها بداية لعهد اقتصادي جديد. وتتضح تلك

[1] عادل يوسف عوض ، مرجع سبق ذكره 17 .

الظاهرة بشكل كبير في الدول النامية والتي تحتوي على مواد أولية كبيرة تذهب إلى الأسواق الخارجية بأسعار قليلة وتعود سلعاً مصنعة إلى الدول التي صدرت منها.

5 -تحاول الدول ومن خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من الاتزان في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد وبالتالي و من خلال الواردات فإنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة و يحدث هناك نقص في الحاجات سواء الضرورية أو الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات والواردات تعمل على إيجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة.

6 - كما أن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات على تخفيض العجز وعدم التوازن وما تحققه من إيرادات تعمل إذا توازنت مع الصادرات، فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة[1].

2-3 الأهمية في المجال الاجتماعي:[2]

كما تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك .
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات. .
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا .
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

[1] عادل يوسف عوض ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16- 17 .

[2] خالد أحمد علي محمود , مرجع سبق ذكره ،ص ص: 14- 15 .

3-3 الأهمية في المجال السياسي:

و تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

المطلب الثاني : النظريات التقليدية للتجارة الخارجية

1- نظرية التكاليف المطلقة (أدم سميث ADAM SMITH) [2]

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها و النتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها وبهذا يصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين البلدان التي تفصلها الحدود.

وأساس دعوى ادم سميث للتخصص والتقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة نفقة مطلقة اقل، فان هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة اقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

لم يتضح رأي ادم سميث فافترض مثال في دولتين هما انجلترا و البرتغال و إنهما ينتجان سلعتين هما القماش و القمح، وان ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

[2] خالد أحمد علي محمود , مرجع سبق ذكره , ص38

دول رقم 01 نظرية التكاليف المطلقة

الدولة	القمح	القماش
انجلترا	4 دولارات للوحدة	3 دولارات للوحدة
البرتغال	3 دولارات للوحدة	6 دولارات للوحدة

المصدر: خالد أحمد علي محمود , مرجع سبق ذكره , ص38

ويبدو من هذا المثال إن ثمن القماش في انجلترا اقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال وارتفاع ثمن القمح في انجلترا عنه في البرتغال , يعمل منتجي القمح على تصديره وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الانجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين، وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا ، في صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما , و بهذا يمكن لكل دولة الحصول على حاجتها من السلعة من المصادر الإنتاجية و أرخصها.

الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي ادم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية والثروة في الدول المعنية.

تدعو النظرية "نظرية التكاليف المطلقة" إلى وجوب جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة وهدف السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة، لأنهما ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد ، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الخطر الكامل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي.

وقد حاول ادم سميث أن يبين الضرر الناتج من تلك العوائق فقسم تلك العوائق إلى نوعين:

- تقييد الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليا.

- تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق.

ويفترض ادم سميث إن تقييد الدولة من الواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي هو حماية الصناعات الناشئة.

2 نظرية التكاليف النسبية (دافيد ريكاردو) David RICARDO

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في الاقتصاد " السياسي والضريبة".

ولقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه ادم سميث في التجارة الخارجية وأوضح انه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين وذلك إذا ما كانت الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فان التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف علة مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس التي بنى عليها نظريته في القيمة فقيمة أي سلعة في رأيه أنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض انه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل وحيث انه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى (60) يوم عمل وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من ستين يوما لإنتاجها فان قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى.[2]

وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إليها إلا أن الكثير من الاقتصاديين المعاصرين يعتبرونها حجر الزاوية في تفسير قيام التجارة الدولية. وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية. أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية ويستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية:[3]

---

[2] خالد أحمد علي محمود , مرجع سبق ذكره , ص 39

[3] علي عبد الفتاح ابو شار, الاقتصاد الدولي سياسات و نظريات , عمان الاردن , دار المسيرة للنشر و التوزيع, 2007 , ص: 36- 37

1. وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري

2. تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها ومن ثم فإن الجميع متلقون للأسعار Price Taker ويستطيع الجميع الحصول على معلومات عن السوق، وكذلك الدخول الحر والخروج من الصناعة لمن يشاء وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.

3. حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول. .4 ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني إن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة وهذا يعني إن منحنى عرض السلعة يكون أفقياً .

.5 ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة إلى أخرى.

.6 انعدام نفقات النقل والتعرفة الجمركية.

.7 يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة .

.8 استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.

.9 تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

10. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

3 نظرية القيم الدولية لجون سيتورات ميل :

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية النفقات النسبية ببيان ان التخصص الدولي وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن احدى السلعتين بالنسبة للأخرى و في المثال الذي ساقه ريكاردو كان الحد الأدنى لثمن المنتج x بالنسبة إلى وحدة المنتج y هو 90 وحدة من المنتج x = 80 وحدة من المنتج y.[4]

وكان الحد الأقصى لثمن المنتج x بالنسبة إلى المنتج y هو 100 وحدة منتج x = 120 وحدة منتج y

[4] أشرف أحمد عدلي , التجارة الدولية , الطبعة الأولى , الإسكندرية , مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، سنة 2006 ،ص ص: 17 - 18

وأوضح ريكاردو أن التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين هذين الحدين ، إلا أنه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل مما ينطوي على عجز في نظريته . كما أن ريكاردو لم يبين القوى التي تعمل على تقسيم نفع التجارة بين البلدين بالرغم مما لهذه الناحية من أهمية كبرى.

لذلك وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى إلى نتائج هامة فلقد أوضح جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة انتاجها، وإنما تتحد عند ذلك المستوى الذى يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الأخرى . ذلك أنه من بين المعدلات الممكنة الكثيرة بين الحدين الأدنى والأقصى يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الواردات. ولما كانت صادرات البلد هي واردات الآخر وواردات هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي الذى يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين، لابد أن يكون هو نفس المعدل الذى يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر. أي معدل آخر غير هذا المعدل الذى يؤدى الى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات، بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز (بدون النظر الى انتقال رؤوس الأموال)

4 نظرية هكشر – أولين :

تعد نظرية هكشر - أولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية - ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع. أما نظرية هكشر - أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هكشر - أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هكشر - أولين نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.[5]

فكان الفضل في اظهار الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية الى الاقتصادي السويدي هكشر HECKSCHER و تلميذه Ohlin في مطلع القرن الماضي حيث توصلا إلى نتيجة هامة هي أن اختلاف التكاليف أي الأسعار النسبية بين الدول يعود إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول.

[5] محمد أحمد السريتي , و محمد عزت محمد غزلان , التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية , دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر , 2012، ص 49

1-4 مساهمة هكشر :

لاحظ هكشر Heckscher في البداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة أي العرض في عوامل الإنتاج المختلفة، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها أيضا كنتيجة منطقية اختلافات في الوفرة النسبية أي العرض النسبي لهذه العوامل. فمثلا هناك وفره في عنصر العمل في الهند، ووفره في عنصر الأرض في ليبيا، ووفرة في عنصر رأس المال في السعودية والكويت . الخ بالإضافة إلى هذه الاختلافات المطلقة هناك اختلافات في نسب العوامل عبر الدول. فالدول الفقيرة والتي هي متدنية الدخل تميل بشكل عام بان يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال للعمل في الوقت ذاته إن الدول المتقدمة صناعيا تمتلك نسبة عالية من رأس المال للعمل. كذلك فان نسبة الأرض لرأس المال في دولة مثل استراليا اكبر بكثير من تلك لدولة صغيرة مثل سويسرا والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها هكشر في تحليل هذه الاختلافات في الموارد عبر الدول، هو ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية في هذه الدول. فدولة مثل السودان لديها وفرة كبيرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها، مما يجعل سعر الأرض الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة مثل .فرنسا. بالمقابل فان فرنسا لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للنسيج مما يجعل رأس المال فيها منخفض مقارنة السودان. وعليه فان السلع التي تستخدم الأرض بكثافة في إنتاجها كالقمح مثلا ستكون أرخص في السودان مقارنة بفرنسا، في حين أن السلع تطلب استخدام رأس المال بكثافة كالنسيج مثلا ستكون ارخص في فرنسا مقارنة بالسودان. وبناء على ذلك فان سعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سيكون اقل في السودان منه في فرنسا، في حين أن سعر التوازن النسبي للمنسوجات سيكون اقل في بريطانيا منه في استراليا وبالتالي فان استراليا ستصدر السلع الزراعية إلى فرنسا في حين أن فرنسا ستصدر المنسوجات الى السودان , [6]

2-4 مساهمة أولين :

رأي أولين أن قيام التجارة الدولية يجب أن يفسر بالاختلافات في الأسعار النسبية بدلا من النفقات النسبية - فالأسعار تعكس ظروف الطلب والعرض وتتمثل مساهمة أولين في أن:

1 - أولين عدل من افتراض هكشر الثاني - فرأى اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة أمر بديهي - وإنما يتطلب الأمر النص على ضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في جميع الدول، وهذا الشرط هام جدا لأن الاختلاف في درجة توافر عناصر الإنتاج لا يصلح كسبب نفسر به اختلاف النفقات النسبية إذا تحقق

[6] شريف علي الصوص , التجارة الدولية الأسس و التطبيقات , الأردن عمان , دار أسامة للنشر و التوزيع , 2012 ص 44

الشرط الخاص بضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في أي مكان من .العالم. ويقصد بتماثل إنتاج سلعة ما أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى كميات ثابتة من عناصر الإنتاج لا تختلف من بلد إلى آخر.

2 - كما يرى أولين ضرورة أخذ ظروف الطلب في الاعتبار، ذلك لأن الأسعار النسبية لا تتحدد فقط بظروف العرض وإنما أيضا بظروف الطلب، ويتحدد الطلب على سلعة ما بما يلي:

أ - أذواق المستهلكين.

ب - دخول المستهلكين.

يقرر أولين أن أذواق المستهلكين تؤثر في الأسعار النسبية للسلع بنفس الدرجة التي تؤثر بها الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج "كيف؟". فإذا افترضنا أن بلد ما تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فإن هذا البلد سوف يقوم بإنتاج السلعة كثيفة رأس المال بتكلفة منخفضة نسبيا طبقا لتقدير هكشر ، ولكن إذا إفترضنا أن أذواق المستهلكين في هذا البلد تميل إلى تفضيل السلعة كثيفة رأس المال أكثر من غيرها فسوف يزداد الطلب على هذه السلعة ومن ثم يرتفع سعرها النسبي، المستهلكين قد تقلل وربما تلغى الميزة النسبية المترتبة على الوفرة النسبية لعنصر إنتاجي ما ، فالوفرة النسبية لعنصر العمل مثلا تعنى انخفاض سعر العمل النسبي ولكن زيادة الطلب على هذا العنصر يؤدى إلى ارتفاع سعره النسبي، ويتحدد الطلب في جزء منه بأذواق المستهلكين.

- **المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية:**

لقد بنيت نظريتا ريكاردو و هيكشر - أولين على فرضية المنافسة التامة وثبات الغلة، وهما فرضيتان غير واقعيتين إذ ينبغي التخلي عنها لصالح : [7]

- فرضية المنافسة الناقصة بما يشمله من منافسة احتكارية واحتكار القلة للشراء، خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية التي تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي، كاحتكارات القلة.
- إمكانية استغلال وفرات الحجم " تناقص التكاليف " الذي تحققه الشركات المبدعة ذات التكنولوجيا الرائدة، إذ يمكنها احتكار منتج معين . مبتعدة كثيرا عن فرضية المنافسة التامة.

[7] محمد أحمد السريتي , محمد عزت محمد غزلان , التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية ,الإسكندرية , مصر , دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر , 2012 ص 49

كما أن نظرية التكلفة النسبية و نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج مبنيتان على منطق الاختلاف بين أن أية دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة ومستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات و عليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الأهم من المبادلات الذي تم بين الدول المتقدمة والتي تتشابه اقتصاداتها من حيث مخصصات العوامل و تقارب مستويات تقدمها , كما تتشابه المنتجات التي هي محل تجارتها البينية، هذه المبادلات تقل بين البلدان المتقدمة و البلدان السائرة في طريق النمو، وهو ما تؤكده إحصائيات المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك كل الدراسات القياسية المتعلقة بالموضوع. كل ذلك أدى إلى بروز نظريات حديثة، ارتكز معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف، وتقبع في جانب العرض وبعضها الآخر أعتمد نهجا مخالفا في جانب الطلب.

- **نظرية ليندر**

يمكن تحديد أهم العناصر التي طرحها ليندر لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول فيما يلي : [8]

- -تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج لا يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض السلع، حيث أوضح ليندر أن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية، ولكن هذه النظرية غير قادرة على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.
- -يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية

بالنسبة للمنتجات الأولية يرى أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية والميزة النسبية تتحدد بمدى توافر نسب عناصر الإنتاج وتتحدد تكلفة المنتجات الأولية بالأثمان النسبية لعناصر الإنتاج، وبالتالي فإن الدولة تستطيع إنتاج السلعة التي يتوافر لديها عناصر إنتاجها لأنه في هذه الحالة ستكون أسعار عناصر الإنتاج منخفضة نظرا لكثرتها وبالتالي ستقل تكلفة إنتاج السلعة مما يمكن تصديرها وتكون منافسة للسلع المثيلة في السوق العالمي ,

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيقسمها ليندر إلى مجموعات:

- **الصادرات المحتملة والصادرات الفعلية :**

ويقصد بالصادرات المحتملة أن الدولة لديها إمكانية تصدير هذه السلع التي تتوافر عناصر

[8] محمد صفوت قابل , نظريات و سياسات التجارة الدولية , القاهرة، مصر , دار الجمة للنشر، 2010، ص 203 .

إنتاجها وبالتالي تكلفة إنتاجها منخفضة عن الخارج وبالتالي فهي صادرات محتملة ولكن ما يجعلها تتحول إلى صادرات فعلية هو حجم الطلب المحلي على هذه السلع ، فوجود الطلب المحلي هو شرط أساسي وضروري ولكن غير كافي لتكون هذه صادرات محتملة ، والطلب المحلي يتوقف على الثمن بالإضافة إلى عوامل أخرى ، كما أن المنتجين لديهم معرفة بالسوق المحلى أكبر من معرفتهم بالأسواق الخارجية ، وبم أن القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لابد وأن يتخذ بناءا على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة هي واضحة لهم بالنسبة للسوق المحلى وهكذا يكون الإنتاج فى البداية للسوق المحلى ثم بعد ذلك يبدأ البحث عن فرص التصدير للأسواق الخارجية ، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلى أولا إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية ، كما أن تطوير المنتجات يتم أولا في السوق الداخلي لأن الظروف أكثر ملائمة للتطوير وخاصة أن الاحتكار القريب والمباشر بين المنتج والسوق أمر ضروري لتحقيق الميزة النسبية ويخلص ليندر من ذلك إلى أن التجارة الدولية ليست إلا مد شبكة النشاط الاقتصادي لبلد من البلاد عبر الحدود القومية.

ولكن يلاحظ انه في ظل تحرير التجارة الدولية والعولمة أصبح من الممكن أن تقوم دولة بإنتاج سلع للتصدير ولا يوجد طلب محلى عليها والمثال الواضح لذلك قيام الصين بإنتاج سجاد الصلاة والسبح الخاصة بالمسلمين وتقوم بتصديرها دون أن يكون هناك طلب محلي عليها.

- **الواردات المحتملة:**[8]

هي السلع التي يكون سعرها في الدول الأخرى أقل من سعرها في السوق المحلي مما يجعلها واردات محتملة، ولكنها لن تكون واردات فعلية إلا إذا كان هناك طلب فعلى لها في السوق المحلي ، فالطلب المحلي عند الأسعار الجارية يحدد السلع التي قد تستورد أي أنه إذا لم يكن المستهلك قادرا على دفع ثمنها فهو لن يطلب هذه السلع ، وحيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوق محلى وبالتالي فإن التجارة المحتملة بين الدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها.

[8] محمد صفوت قابل , مرجع سبق ذكره , ص 205

- دوال الإنتاج ليست واحدة في كل الدول، وهذا ما ينفي جزء من نظرية هكشر- أولين ، حيث يرى ليندر أن دوال الإنتاج للسلعة المطلوبة في السوق المحلية تحقق درجة من الامتياز والكفاءة أكبر من دوال الإنتاج للسلعة التي لا يكون عليها طلب في هذا السوق .

- **- كثافة التجارة في السلع المصنوعة:**

هي مقياس لحجم التجارة بين الدول، بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة فيما بينها وتقاس كثافة التجارة: باتجاه الدول المختلفة للاستيراد من بعضها في نفس السلع التي تطلبها أو تنتجها، ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين أدى هذا لوجود كثافة عالية للتجارة بينهما.

و لا شك أن نظرية ليندر في تفسير التجارة الخارجية وتحليل آثارها رغم ما قد يوجه لها من انتقادات تعتبر تطوير للفكر الاقتصادي، وهذا يرجع إلى عدة أسباب، هي :[9]

- أدخلت النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي.

- أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والبلدان المتقدمة.

- التزمت المنهج الديناميكي في التحليل.

- تقدم تحليلاً نظرياً لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم.

- تلقي النظرية ظلالاً من الشك على مذهب حرية التجارة، مؤكدة أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع تقييد التجارة.

- **الفجوة التكنولوجية :**

قدمه Posner عام .1961فمن وجهة نظره فان تقديم سلعة جديدة أو طرق جديدة للإنتاج قائمة على تكنولوجيا حديثة، بعرض المشروع المخترع والذي قدم السلعة أو الطريقة والدولة التي ينتمي اليها. الى موقف احتكاري في السوق العالمي .أي يستطيع أن يحدد الأسعار والكميات و مرونة الطلب. وهو احتكار بحسب طبيعته مؤقت و مؤسس على ما ينفقه المشروع على البحث و التنمية و على ما يحوزه من براءات الاختراع و حق المعرفة و القدرة على الإنتاج و باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها القدرات و

[9] مجدي، محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر, الإسكندرية، مصر, دار الجامعة الجديدة، 2007، ص: 99

الامكانيات و المشروعات القادرة على ذلك ،فهي قادرة على اختراق الأسواق العالمية هي تتمتع بالمزايا النسبية بالنسبة لهذه السلع و التي تحتوي على احدث التجديدات التكنولوجية طالما أن المنتجين الأجانب لم يكتسبوا بعد التكنولوجيا الجديدة فهناك فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة و نوعية السلع المتبادلة، و المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي و المنتجات عالية و حديثة التكنولوجيا، و المزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات الأخرى المنتجات التقليدية، و تستمر هذه الفجوة، و هذا النمط في التبادل الدولي حتى تستطيع الدول الأخرى الوصول الى هذا المنتج أو مثيله أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي نفقات البحث و التنمية أو عن طريق نقل التكنولوجيا في هذه الحالة فقط يمكن لهذه الدول من خلال الأجور المنخفضة و اقتصاديات الحجم الكبير و أليات تحسين الإنتاجية أن يقللوا أو يلغوا الفجوة التكنولوجية بينهم و بين الولايات المتحدة. وتتغير شروط التبادل الدولي و أنماط هذا التبادل و توزيع منافع التجارة بين مختلف الدول .و تتوقف قدرة الدول الأخرى في سرعة القضاء على هذه الفجوة على نوعية و مستوى التكنولوجيا و حجم السوق و تكاليف البحث العلمي و التنمية المهارات العلمية و العمالية. [10]

❖ المبحث الثاني: ماهية الصادرات وعملية التصدير

• المطلب الأول : مفهوم عملية التصدير و أهميتها :

1- تعريف الصادرات :

يمكننا تعريف الصادرات من خلال جملة من التعريفات الأتية :

- هي ما تقوم الدولة بتصديره من سلع و خدمات تنتج محليا الى دول العالم .[1]
- كما تعني الصادرات قيام الاقطاع الإنتاجي او العائلي ببيع بعض وحدات السلع الاستهلاكية المنتجة في السوق الدولي للأجانب , مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي للبلد .[72]

المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بني أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة . [3]

---

[10] مصطفى رشدى شيخة، الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات , الإسكندرية ,مصر , ،دار الجامعة الجديدة، 2003 ص106,

[1] جمال عبد الناصر , المعجم الاقتصادي , , عمان الأردن , دار أسامة للنشر و التوزيع , 2010 ص 220

[2] علي عبد الوهاب نجا , عفاف عبد العزيز عايد , كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية جامعة الإسكندرية دار التعليم الجامعي سنة 2020 ص 97

[3] نوال عبد الكريم الأشهب , التجارة الدولية , عمان الأردن, دار أمجد للنشر و التوزيع , , سنة 2015 , ص 120 .

2- أهمية الصادرات :

للتصدير اهمية قصوى في اقتصاد أي دولة و يعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات , ذلك أن التصدير بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية فإن له أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية فالصادرات باختصار تعمل على :

- تحقيق اثر التقلبات الاقتصادية السيئة على الاقتصاد القومي .
- تدعم قوة مساواة الدولة في الاسواق الخارجية .
- تدعيم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .
- توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع .

و التصدير احد الاليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق و الذي يعد النفاذ الى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على ازالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية و لا شك ان هناك محاولات جادة من قبل الدول لدفع التصدير و فتح اسواق جديدة فان زيادة النفاذ بيه الى الاسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز من تسويق منتجاتها في الخارج و هذا بالقطع يسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية شريطة الا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها و تبقى في الخارج لحساب اصحابها و هو القصور الذي تعاني منه أغلبية الدو النامية حيث يقوم المصدرون عادة بالإمضاء على مستحقاتهم في المصارف الاجنبية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة لتفشي الفساد أو لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

المطلب الثاني : انواع الصادرات و طرق التصدير :

1 أنواع الصادرات :

يمكن تقسيم الصادرات الى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة وصادرات غير منظورة ،وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج أو بصفة دائمة ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي :[4]

[4] بن لحرش صراح , سعدي رجال , تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة , رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة الأعمال , جامعة أم البواقي , سنة 2013 , ص 22

1-1 الصادرات المنظورة:

والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما الى المقيمين في الخارج ، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها ."

2-1 الصادرات غير المنظورة :

وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق اليت تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج

3-1 الصادرات المؤقتة: [5]

وهي تلك البضائع أو الأموال اليت يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها.

- المنتجات اليت يراد تقدمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية .
- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج
- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4-1 الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات اليت يتم تصديرها بصفة هنائية، حيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد .

2 - طرق التصدير: [6]

1-2 التصدير المباشر:

بموجب هذه الطريقة تفضل المؤسسات القيام بعملية التصدير بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة أو استثمار مالي عال وفي المقابل ترتبط بعائد محتمل أكبر، وسيطرة تامة على جهودها في البيع و تعامل مباشر مع المستهلكين، ويمكن أن يتم ذلك في عدة قنوات تتمثل في:

---

[5] بن لحرش صراح , سعدي رجال , مرجع سبق ذكره , ص 23 .

[6] عماري جمعي ,استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية , أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات , جامعة باتنة 1 , سنة 2011 , ص 152

- **قسم تصدير محلي:**

حيث تخصص المنشأة في بلدها الأصلي قسماً خاص . ا لعمليات التصدير وبإشراف مدير يرأس مجموعة مستخدمين وتنحصر مهام القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير، والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات، وتقديم المساعدة التسويقية للمنشأة في مجال الأسواق الخارجية

- **فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية:**

أو ما يسمى بمفهوم الشركة التابعة، وتسمح هذه الأخيرة من تحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية، ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات (بيع ,تخزين، توزيع، ترويج)

-**ممثلي مبيعات التصدير المتجولين :**

هنا ترسل المؤسسة ممثلين عنها إلى الدول الأخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض، أو عقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.

-**الوكلاء أو الموزعين الأجانب :**

يمكن أن تعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها نيابة على المؤسسة، وفي هذا الإطار يمنح للوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم إمكانية تمثيل المؤسسة في بلادهم.

وضمن التصدير المباشر، تستجيب المؤسسة لطلبات الزبائن في الأسواق الأجنبية من خلال :

- الاشتراك في المعارض المحلية أو الدولية.

-الإعلانات التجارية في الصحف المتخصصة.

- البيع عن بعد، وفي هذه الحالة تستعين بأخصائيين البيع بالمراسلة وتعرض منتوجاتها في السوق الخارجي من خلال إرسال كتالوج أو اقتراحات العمل عبر الفاكس .. الخ " .

2-2 التصدير الغير المباشر: [7]

يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعاً في اقتحام الأسواق الخارجية و يقصد به النشاط الذي

[7] عماري جمعي , مرجع سبق ذكره , ص 153

يترتب عن قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي، يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج، سواء كان المنتج بشكله الأصلي، أو بشكله المعدّل .

وفي سياق هذا النوع تلجأ المؤسسة لإنتاج المنتجات التي تتلاءم مع احتياجات السوق الأجنبي، عادة ما يتطلب ذلك تغيير في خطوط إنتاجها أو استراتيجيتها التسويقية وطرق تنظيمها أو فلسفتها، ويعتمد التصدير الغير المباشر على الوسطاء المستقلين، المتمثلين في :

-المصدر: حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة، ومن ثم بيعها للخارج لحسابه الخاص.

- وكالة التصدير المحلية تعمل على البحث عن الأسواق الخارجية للسلع المحلية، والتفاوض مع المستوردين الأجانب، مقابل عمولة معينة.

- المنظمة التعاونية: تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين , و تكون هذه الأنشطة تحت سيطرتها الإدارية , و غالبا ما يستعين بهذه المنظمة منتجي السلع الأساسية أو الأولية كالمنتجات الزراعية أو الحيوانية .

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف المنشودة لأي دولة خصوصا الدول النامية منها و تلعب الصادرات دورا مهما و أساسيا للوصول الى هذا الهدف .

1- الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات :[8]

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات ، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع ت بكفاءة إنتاجية عالية و عليه يصبح دور التجارة بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية وتبرر النظرية

[8] عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة , مصر, جامعة الأزهر، 2005، عدد 28 , ص 10

الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية .

2 -**الصادرات ودورها كمحرك للنمو:**

يعتبر "دنييس روبرت سو ن" * أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي في مقال نشره العام 1940 ،ثم جاءت محاولة "نريكس Nurkse " لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للمواد اخلام، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ثم في عام 1971 أوضح " Balassa" * وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي ، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو، هي تلك الدول التي تميل الى التوسع في صادراتها . كما أوضح " Emery Robert " * في دراسة أجراها سنة 1967 ،أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بني تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي، وهي علاقة تقوم على التأثير المتبادل أكثر من استنادها الى مجرد التأثري السلبي من جانب واحد. فالصادرات تعد عامل أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي. وقد استخدم "Emery " في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة، وذلك للفترة ما بين 1953 و 1963 ،كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة الى أن الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي قوي جدا بلغ 0,82 ،كما توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 5,2 % يترتب 3 عنها زيادة بمعدل 8 % في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني . وفي دراسة أخرى للاقتصاديين " Einstein and Lawrence.1999 ،"أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويرافق هذا النمو بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول.

ويرى جيلز وآخرون 1995 ،"بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العاملي، هذا مقابل نمو في احتياجاتها من المواد الغذائية الى حد لا يمكن تلبيته عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب الأمر استيراده من الخارج .كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج الى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصدير ها للدول المتقدمة، وبالتالي تساهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما تدره من عملات أجنبية،

والتي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج، من خلال ما تمكن من اقتنائه من معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية. [5]

3 - الآثار المضاعفة للصادرات:

تعمل الصادرات من السلع والخدمات المنتجة في الدولة، على خلق مداخيل للاقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر مثلها مثل الاستثمار وكذا النفقات العامة ذات اثر مضاعف على النشاط الاقتصادي. و لتبيان هذه الآثار تقوم بتحليل بعض العلاقات في بلد ما لا تربطه أي علاقة مع الخارج و بإهمالنا لنفقاته العامة، يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كما يلي: [10]

$$Y = c + i \quad (1)$$

$$Y = c + s \quad (2)$$

مع العلم أن: Y :الناتج المحلي الخام . c : الاستهلاك النهائي . i :الاستثمار. s : الادخار. بتطابق المعادلتين 1 و 2 نجد :

$$S = i \quad (3)$$

و إذا قمنا بفتح الاقتصاد على العالم الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y + m = c + I + X \quad (4)$$

مع العلم أن m الواردات و x الصادرات

بما أن $y = c + s$ تكون المعادلة 4 كما يلي :

$$c + s + m = c + i + x \quad (5)$$

---

[5] بن لحرش صراح , سعدي رجال , مرجع سبق ذكره , ص 51 .

[10] حمشة عبد الحميد , دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة , رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية , جامعة محمد خيضر بسكرة , سنة 2013 , ص 54

و باختزال c نجد :

$$s + m = i + x \quad (6)$$

تبين المعادلة (6) أن للواردات آثار مماثلة مع الادخار، فهي لا تخلق مداخيل في الاقتصاد الوطني لكن في باقي دول العالم، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تحدث الصادرات نفس الأثر بالنسبة للاستثمار فهي تخلق مداخيل في الاقتصاد الوطني. وبهذا تكون قد بينا أن للصادرات آثار مضاعفة مماثلة لتلك التي يحدثها الاستثمار و بتعظيم المساواة رقم (6) نجد :

$$ds + dm = di + dx \quad (7)$$

بتقسيم طرفي المعادلة على (dy)

$$\frac{ds+dm}{dy} = \frac{di+dx}{dy}$$

. ويمكن كتابة هذه المعالة على النحو التالي:

$$dy = (di + dx)\frac{dy}{ds+dm}$$

ثم نجد

$$dy = (di + dx)\frac{i}{\frac{ds}{dy}}$$

بحيث أن $\frac{ds}{dy}\frac{dm}{dy}$ تمثل الميل الحدي للاستيراد و الادخار على التوالي.

وعليه تصبح المعادلة (8) على الشكل التالي:

$$dy = (di + dx)\frac{1}{s+m} \quad (9)$$

و لعزل اثر الصادرات على الناتج المحلي الخام PIB نفرض أن : DI=O أي

$$dy = dx\frac{1}{s+m} \quad (10)$$

منه: (11) $$\frac{dy}{dx} = \frac{1}{s+m}$$

العلاقة $\frac{1}{s+m}$ هو مضاعف التجارة الدولية ويبين أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم

(PIB)، و يكون اثر المضاعف كبيرا إذا كانت الميولات الحدية للادخار و للاستيراد ضعيفة.[10]

❖ المبحث الثالث: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري

3 المطلب الأول: النفط ومخاطره على الاقتصاد الجزائري

4 تعريف النفط والبترول الخام: [81]

إذا كان أصل لفظ البترول يعود إلى كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petra أي صخر + زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر، فإن كلمة نفط مأخوذة من اللغة الفارسية «نافت» أو «نافتا» وهي تعني قابلية السريان. وكلاهما هو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية على أعماق مختلفة وفي بعض المناطق على شكل برك ظاهرة للعيان كما هو الحال في منطقة العراق وفي سيبيريا بشمال روسيا. يتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات، وخاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه. يحرقه العالم ويستغله في إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتحريك السيارات والتمتع برفاهية الحركة وفي إنتاج الطاقة الكهربائية والنفط هو المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية ، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات - البلاستيكية والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية.

1- طبيعة النفط:[92]

يعتبر النفط من الموارد الناضبة مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحيد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد النفطية، ولهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة

[10] حمشة عبد الحميد , مرجع سبق ذكره , ص 55 .

[1] محمد ماضي , كمال ديب , اقتصاديات الطاقات الناضبة و المتجددة , الجزائر , النشر الجامعي الجديد, ص 17 .

[2] صبرينة يونسي , النفط و إشكالية التنمية الاقتصادية , الطبعة الأولى , الإسكندرية , مصر , مكتبة الوفاء القانونية 2017 ص 121 - 122

البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لابد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد النفطية عبر الزمن لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، وبذلك فإن سعر النفط يساوي النفقة الحدية للاستخراج حاليا مضافا إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وارتفاع الأسعار عن مستوى النفقة الحدية سيؤدي إلى إقلال استهلاك الجيل الحالي من النفط (أي أن الكميات المستخرجة من النفط تقل عن الكميات المستخرجة منه لو كان موردا متجددا)، وتتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية لتوفير بديل مناسب للنفط في المستقبل.

2- أصل النفط

لم يتفق الجيولوجيون في تحديد أصل البترول وكيفية تجمعه وتكونه

وانقسموا إلى قسمين [103]

1-2 النظرية العضوية

يعتقد رواد ومؤيدو هذه النظرية أن البترول تكون من بقايا كائنات عضوية ماتت منذ ملايين السنين واستقرت بقاياها في قاع المحيط، ثم تعرضت إلى درجات حرارة مرتفعة جدا وضغوط متزايدة مما أدى إلى تكون صخور رسوبية، ثم حدثت تفاعلات كيميائية كانت نتائجها تكون مادة شمعية تسمى الكيروجين وعندما تسخن هذه المادة بدرجات حرارة أعلى من 100 تنفصل إلى سائل)زيت) وغاز الغاز الطبيعي.

2-2 النظرية غير العضوية:

يرى أنصار هذه النظرية أن أصل البترول راجع إلى تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كربيد الحديد مع الرطوبة بخار الماء، ونتج عن هذا التفاعل مادة تسمى الإستيلين تحولت إلى قطرات زيتية بمرور الزمن، وعليه فالبترول متواجد في مكامن الصخور النارية والمتحولة وليس في الصخور الرسوبية حسب النظرية العضوية

[3] **سفيان عمراني , اثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000 – 2015** الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2018. **ص 20 ص 21**

والخلاصة أن أكثر النظريات قبولاً في تفسير أصل البترول وطرق هجرته وتجمعه هي النظرية العضوية وهذا بشهادة علماء الجيولوجيا وأهل الاختصاص.

5 الأهمية والمكانة الاقتصادية للبترول.

يتميز الاقتصاد النفطي بكونه من أكبر القطاعات الاقتصادية تركيزاً لرأس المال مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ففي حين بلغ رقم مبيعات أكبر شركة في العالم الأمريكية General Motors ما قيمته 120 مليار دولار مع حجم عمالة يقدر بـ: 700000 عامل، سجلت شركة Exxon مائة (100) مليار دولار كرقم مبيعات ولكن مع حجم عمالة قُدّر بـ 100000 عامل فقط. يعود سبب، ذلك، في أن الصناعة النفطية تتكون من عدة مراحل وإجراءات متعاقبة ومترابطة فيما بينها، مرحلة البحث والتنقيب ثم مرحلة الإنتاج فالنقل وأخيراً التسويق والتوزيع؛ وتتطلب هذه المراحل المختلفة والمتنوعة من الصناعة البترولية استخدام وتوظيف رؤوس أموال كبيرة بالإضافة إلى أنها تعتمد على معدات ووسائل وتقنيات، خاصة في مرحلة التنقيب (أنظمة الـ D3 أو حتى D4 الحديثة) بالمقابل يستدعي تدخل يد عاملة محدودة بفضل المكننة وتكنولوجيات الحاسوب.

إلا أن هذا لا يخفي أن للنفط أهمية ومكانة خاصة سواء على مستوى الدول المستوردة أو المصدرة؛ فالنفط يعتبر من بين أهم دعائم الاقتصاد حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني للبلد المنتج للنفط و كذلك للنفط أهمية عظمى باعتباره المصدر الأهم للطاقة في العالم، ليس كوقود ومصدر للحرارة والدفء فحسب وإنما كمادة أولية في الصناعة الكيمياوية العبا والبتروكيميائية، وقد تطورت هذه الصناعة على أساس صناعة تكرير النفط فثمة عشرات المئات من المشتقات من صناعة البلاستيك و المطاط والصابون والأصباغ والأدوية وعدد هائل من المواد الكيماوية الصناعية و التنمية ولاسيما صناعة الأدوية وغيرها؛ كلها تعتمد اعتماداً شبه كلي على النفط. كما أن هناك صناعة حديثة متطورة هي البتروكيمياوية الناتجة عن كيمياء النفط وتكمن أهمية المواد البتروكيمياوية في الحقيقة أن صناعتها تشكل اليوم (65%) تقريباً من قيمة إنتاج جميع المواد الكيمياوية الأساسية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

6 مخاطر النفط على الاقتصاد الجزائري:

[4] محمد ماضي , كمال ديب , مرجع سبق ذكره ص 29

يعتبر الاقتصاد الريعي اقتصادا، هشا حيث يكون التعرض للاضطرابات والهزات المالية والبنيوية، نظرا لاعتماده على عنصر واحد لتحقيق العائدات فلذلك أي هزة تمس هذا العنصر ينعكس مباشرة على اقتصاد الدولة، وبما أنه العنصر شبه الوحيد للدخل يتغلغل هذا الاضطراب عموديا على كافة مستويات البنى الهيكلية للمجتمع وعلى كافة الخطط التنموية والبرامج الإنعاشية، وبذلك اقتصاد الدولة الريعية في انتكاسة صعبة. العلاج. وبما أن الجزائر من الدول التي تعتبر ذات اقتصاد ريعي نظرا إلى اعتماده على قطاع واحد وهو المحروقات فإنه ليس بمنأى عن الهزات وهاته الأخطار لذلك يمكن الحديث عن مجموعة أخطار تهدد الاقتصاد الجزائري طالما ظل معتمدا على وفرة السيولة وزيادة الإنفاق العام نصيغها في العناصر التالية[5]:

- ✓ إن الخطر لا يكمن في اعتماد الاقتصاد الوطني للجزائر على نشاط واحد محدد الا وهو استخراج النفط بقدر ما يكمن في اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد طبيعي ناضب يتسم بعدم الاستدامة وليس على قدرات وإمكانات تتسم بقدر كبير من الاستدامة.
- ✓ - بقاء الوضع على ما هو عليه سيعني تدهورا اقتصاديا نسبيا، مقارنة مع بقية مناطق العالم، وركودا في مستويات المعيشة، مع احتمال زيادة التوترات الاجتماعية في المستقبل.

- يقوم الاقتصاد الجزائري على استيراد أغلب المواد الاستهلاكية والتموينية، وبسبب غلائها المتزايد في الأسواق العالمية تعمل الحكومة الجزائرية على دعم الأكثر استهلاكا من بينها، نظرا إلى العوائد النفطية الضخمة، ولكن لن تتمكن من ذلك إذا انخفضت أسعار النفط أو طرأ أي طارئ على قدرة تصدير هذه المادة، وهذا ما سيشعل الجبهة الاجتماعية ..

- ✓ قد لا تدل الأرقام المنشورة حول نسبة النمو الاقتصادي المتحسنة وزيادة الصادرات دائما على صحة الاقتصاد الجزائري، فهي ارقام مرتبطة ارتباطا كليا بزيادة الصادرات النفطية وبحجم مداخيلها المستخدمة مباشرة في برامج التنمية والتشييد والعمران ونقصد بالاستخدام المباشر لعائدات النفط انها لا تمر بالقنوات الصحيحة لها عبر استثمارها في قطاعات إنتاجية مثل بناء المصانع وتطوير الفلاحة والاستثمار في الصناعات التحويلية والبحث العلمي التي تدر على الاقتصاد أرباحا صافية لا ريوعا مكتسبة.
- ✓ - المتأمل لطبيعة المشاريع التي تتضمنها برامج النمو ودعمه يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة وهذا لتدارك مستوى معين من درجات التخلف وليس موجها

[5] فاروق طيفور ,لماذا تخلفت الجزائر و تقدمت ماليزيا , الجزائر , , دار الخلدونية , سنة 2015 , ص 213 - 214 .

إلى دعم قدرات وإمكانات القطاع الصناعي المنتج للثروة ، وهذا ما يزيد من الارتهان لقطاع النفط كمصدر للإنفاق العام.

- ✓ - إن ارتباط النفط بالدولار يبقي الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات سعر صرفه و بالتالي يصبح الاقتصاد متحكما فيه خارجيا وإن بطريقة غير مباشرة .
- ✓ استمرار عقلية الريع ستنتج مجتمعا جزائريا استهلاكيا بامتياز تغيب فيه عقليات الإنتاج ومعاني العمل والاجتهاد وهذا لا يهدد الاقتصاد فقط بل يهدد المجتمع بشكل عام.
- ✓ زيادة الارتباط الوثيق بين الفساد والاقتصاد الريعي، حيث الوفرة لمالية ونقص مراقبة أوجه صرفها، فكما يعلم العام والخاص فإن استشراء الفساد في دواليب السلطة الجزائرية أفقيا وعموديا أصبح مهددا كبيرا لإمكانية تعافي الاقتصاد.
- ✓ - إن القدرات التصديرية للجزائر في مجال المحروقات مرتبطة كليا بتزايد الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية ولكن وفي ظل الاكتشافات الحديثة لأنواع بديلة من الطاقة)الفحم غير التقليدي- الطاقة الكهربائية -رمال النفط أو رمال القار(فإن إمكانية تضاؤل وحتى انهيار الطلب العالمي على النفط يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف صناع القرار التنموي في الجزائر.
- ✓ **<u>أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:</u>**

يوجد أثر كبير لسعر النفط على الاقتصاد الكلي معبرا عنه بالناتج المحلى الاجمالي، حيث أنه في حالة مثل الجزائر فان ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، خاصة عند ارتفاع أسعار النفط فان ذلك يؤدي إلى تدفق العملة الأجنبية ممثلة في الدولار الأمريكي إلى الاقتصاد الوطني وهذا ما يسبب ارتفاع نسبة التضخم من جهة وزيادة الطلب على الواردات من جهة أخرى، كما ان ارتفاع الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، كما أن ارتفاع أسعار النفط يشجع عمى الاستثمار خاصة في القطاع النفطي،حيث أن سعر النفط له بالغ الأثر على الناتج المحمي الإجمالي كأهم مؤشر كلي للاقتصاد الجزائري، مما يجعل من هذا الأخير رهين لسلوكه في السوق النفطي العالمي وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري عرضة للانهيار مع أبسط الهزات التي تمس أسعار النفط.[6]

- ✓ **أثر تقلبات سعر النفط على الإيرادات العامة:**

[6] بوالشعور فاطمة , أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر, مجلة الباحث الاقتصادي , العدد 05 جوان 2016 ص 109 .

- ✓ تتكون الإيرادات العامة من الإيرادات العادية و الإيرادات النفطية هذه الأخيرة نسبتها كبيرة في الإيرادات العامة الجزائرية ، و لم تقل هذه النسبة عن 50% خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2015 ، وسجلت أعلى نسبة سنة 2008 حيث سجلت أسعار النفط 94,1 دولار للبرميل أي ارتفاع قدره 25 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2007 مما رفع نسبة الجباية النفطية لتبلغ 78,78 % أما أقل نسبة فهي 53,84 % فسجلت بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2015 مسجلة 49,49 دولار للبرميل بانخفاض قدره 47 دولار للبرميل مقارنة مع سنة 2014 ، إلا أن توجه الحكومة إلى سياسة ضريبية جديدة و المتمثلة توسيع وعاء الضريبة العادية حيث ورغم الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 2015 تبعه انخفاض في الإيرادات العامة مسجلتا 5865 مليار دينار أي تقلص قدره 43 مليار دينار فقط مقارنة بسنة 2014
- ✓ وهنا نشير إلى بقاء إيرادات الدولة رهينة الإيرادات النفطية وأسعار النفط مما جعل الاقتصاد الوطني يعيش تبعية لقطاع المحروقات على حساب باقي القطاعات و هذا يؤدي إلى هشاشة في الاقتصاد. [3]

المطلب الثاني: الأزمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري:

✓ **الأزمة النفطية الأولى (1973-1974):**

في أكتوبر 1973 شهد العالم أزمة طاقوية وكان ذلك نتيجة منطقية المجموعة من الأسباب:[7]

أ-**الأسباب السياسية**: عند قيام حرب أكتوبر 1973 لم تجد الدول العربية إلا البترول لاستخدامه كأداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، التي تساند إسرائيل.

ب الأسباب الاقتصادية

-التضخم: استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية و تصديرها البلدان النامية.

-تدهور قيمة الدولار: لقد تدهورت قيمة العملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي وهو العملة المعتمدة في تحديد قيمة وأسعار البترول.

---

[3] سفيان عمراني , مرجع سبق ذكره , ص 109

[7] بن علي بلعزوز, ضالع دليلة , أزمات النفط و اتجاهات السياسة المالية في الجزائر, مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – جامعة زيان عاشور الجلفة ,العدد 28 , سنة 2016 ص 194

-قاعدة مناصفة الأرباح و رغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها: قاعدة مناصفة الأرباح (50% للدولة صاحبة الأرض 50% للشركات المستغلة)عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات متدنية و هذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة.

✓ **الأزمة النفطية الثانية (1979-1980):**

إن الأزمة النفطية الثانية كانت نتيجة أسباب وتحولات سياسية واقتصادية هذه الأخيرة انعكست مباشرة على الأسعار فيما أثرت الأسباب السياسية على الكميات المعروضة و المطلوبة من النفط.

أ- **الأسباب السياسية:**

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 انخفض إنتاج البترول العراقي بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا، وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برميل يوميا فتعززت الأسعار في تصاعدها حتى ارتفعت إلى أكثر من 32 دولار للبرميل.

ب الأسباب الاقتصادية:

لقد تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواء بعد تخفيضه الأول في أوت 1971 أو الثاني في فيفري 1973 و كذلك بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد انهيار نظام بريتون وودز، و ذلك أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط، فأجبرت الدول الأعضاء في (OPEC) على رفع أسعار النفط نفس الانخفاض في قيمة الدولار.

✓ **الأزمة النفطية الثالثة 1986 :**

تعتبر أزمة سنة 1986م سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127مليار دولار للفترة (1982م-1985م) كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982م - 1986م) حيث بلغت 134 مليار دولار، وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدود المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. ونفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا

للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي. ولعل أهم أسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986م تتمثل في:[8]

- الغش الممارسة بين أعضاء الأوبك:

فى بداية الثمانيات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحدد سقف الإنتاج ب 17مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها .

-المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك:

إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه دول تغطية 15 بالمئة من خلال إجمالي الاستهلاك العالمي.

-انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بموارد بديلة:

وقد كان من نتائج أزمة 1986م على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987م أي ما يعادل 34 بالمئة من قيمتها بداية الثمانيات انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14 بالمئة عن مستواه سنة 1980م وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر ب 11.6 مليار دولار سنة 1986م وتفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986

حيث تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير من تداعيات الصدمة النفطية سنة . 1986-لتراجع عوائد الصادرات النفطية بسبب تدهور أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، ليترتب عن ذلك وضعية وطنية مزرية على مختلف الأصعدة عكستها مختلف المؤشرات الإحصائية مما جعل السلطات الوطنية تدرك أهمية رفع نسبة مساهمة - الرأس المال الأجنبي وتحرير الاقتصاد الوطني كاحتياط للمستقبل من خلال إصدار عدة تشريعات قانونية معدلة ومتممة للاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات. حيث سمح قانون الاستثمار (رقم 86/14) بتحفيز نظام الجباية - البترولية وإرساء بنود

[8] العجاج فاطمة الزهراء، قليل زينب , أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986 – 2016 , مجلة اقتصاد المال و الأعمال , جوان 2019 , ص 513 .

قانونية تمنح للشريك الأجنى الذي لا تقل مساهمته عن 49 %مع شركة سوناطراك من ممارسة أعمال البحث والتنقيب، الاستغلال والنقل لمختلف أصناف المحروقات[9].

✓ **الأزمة النفطية سنة 1998**

في سنة 1998م تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول" أسيا "أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية.

مما ساهم في زيادة لاختلال في السوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل وأثرت أزمة النفط عام 1998م على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 بالمئة عام 1997م إلى 1.8 بالمئة عام 1998م .[10]

✓ **الأزمة النفطية سنة 2014 :**

شهدت أسعار النفط في السوق النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014 تراجعا حادا من حوالي 150 دولار للبرميل الى حدود 26,5 دولار للبرميل في جانفي 2016 و يرجع انخفاض سعر البترول الى عدة أسباب نذكر منها :

- **ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري:**[3]

معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل لأكبر اقتصاد في العالم ، وبالتالي أكبر مستهلك للنفط، و تشهد الولايات المتحدة الأمريكية طفرة كبيرة في إنتاج النفط الصخري و بلغت الكمية المنتجة حوالي 4 مليون برميل يومياً ، مما أدى إلى تخفيض الواردات النفطية إلى النصف تقريبا زيادة على هذا يعيش الاقتصاد الأمريكي تباطؤ نسبي في معدلات النمو مما انعكس على الطلب هذا ما جعل الأسعار تتأثر وتنخفض.

---

[9] فاطمة الزهراء رقايقية , قضايا اقتصادية معاصرة , الأردن , دار زهران للنشر و التوزيع , 2012 , ص 368 .

[10] العجاج فاطمة الزهراء, قليل زينب , مرجع سبق ذكره , ص 513

[3] سفيان عمراني , مرجع سبق ذكره , ص 105

- **ظهور منافسة بين أعضاء الأوبك:**

تشير بعض التقارير في الفترة الأخيرة أن هناك خلافات بين البلدان المصدرة للنفط داخل منظمة الأوبك حيث تسعى بعض الأطراف مثل الجزائر و فنزويلا وإيران لتخفيض إنتاج و الرجوع إلى الحصص المحددة بإجمالي إنتاج 30 مليون برميل يومياً، و تقدر الزيادات بحوالي 500 ألف برميل يومياً مما أدى إلى فائض إجمالي يقدر ب 1,5 مليون برميل يوميا، إلا أن دول أخرى مثل السعودية والإمارات لا توافق على هذا التوجه و إنما تعمل على إغراق السوق النفطي بكميات كبيرة بحجة المحافظة على الحصص و محاربة النفط

- **انخفاض مستويات النمو:**[11]

اذ سجل النمو العالمي تباطؤ قدر ب3,4 % سنة 2014 , و هذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول الصناعية و هذا ما أثر على استهلاكها للنفط , و هذا بدوره أدى الى انخفاض الأسعار.

- **ارتفاع قيمة الدولار:**

إن النفط كغيره من السلع التي يتأثر سعرها السوقي بقيمة الدولار، وخلال الفترة 2014 - 2015 شهد الدولار الأمريكي ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقي للنفط

- **موقف السعودية من تدهور الأسعار:** [11]

حيث تبنت السعودية قرار عدم تخفيض إنتاج النفط، وكان الهدف من القرار إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، ومن ثم تعود لها السيطرة على أسعار النفط وصادراتها

- **أسباب سياسية ذات طابع عقابي:**

وذلك كمحاولة لمعاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من أزمة أوكرانيا ومعاقبة إيران التي خففت العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج .

- **المطلب الثالث: ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:**

[11] خوميجة فتحية , فرحي كريمة , الأزمة النفطية 2014 و إجراءات الجزائر للتعامل معها , مجلة معارف , العدد 23 , 2017 , ص 265

[11] خوميجة فتحية , فرحي كريمة , مرجع سبق ذكره , ص 266 .

إن مجمل الدول النفطية و منها الجزائر أدركت عن طريق الازمات الماضية أن الاستغناء عن النفط كمورد أساسي اقتصادي صار حتمية لا مفر منها و صار من الضروري الان التوجه نحو تنمية صادراتها غير النفطية كبديل أساسي و محرك للنشاط و النمو الاقتصادي

و تتمثل ركائز هذه الضرورة فيما يلي :[11]

- **النزعة الحمائية:**

كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدول المتقدمة سنوات الثمانينات وكنتيجة أيضا للركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم نزعت الدول المتقدمة والصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية. كما اتجهت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت " الجات" " GATT" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، وذلك منذ منتصف السبعينات هذا التوجه المتنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية بحيث تعتبر الدول التقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، بيد أن هذه التقنيات والفنيات الإنتاجية والاختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى قد تكون أقل تقدما. وأمام حافز وفرة عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج هذا المنتج، يتم إنتاجه محليا في هذه الدول وتصديره إلى الأسواق الخارجية، وهنا تتعرض الدول صاحبة الاختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل وحتى في سوقها الداخلي، وهو ما يدفع بهذه الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة.

- **معدل التبادل**

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية، ويرجع مصلحة الدول النامية، ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الارتفاع الشديد في حين وفي الجهة

[11] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 123 ص 125

المقابلة اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع هذا التدني في أسعار المواد الأولية الخام الى تراخي الطلب العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة. وهو ما ساعدها على الاقتصاد في الموارد الأولية المستوردة والتي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

- **الدين الخارجي:**

إن الاختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل تحاول اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما سبب لها عجزا في الحساب الجاري، وقد تعمق هذا العجز كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض، مما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول غير النفطية منها.

أمام هذه الأزمات الخانقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات، بات لزاما على هذه الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الذي تسجله بديلا عن القروض الخارجية وهنا يبرز أثر التصدير كأهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات ويعتمد هذا المصدر بالأساس على تطوير القدرة التصديرية والاهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي. وأمام السرعة الرهيبة الحاصلة في مجال الاختراعات والتكنولوجيات الحديثة والتي انعكست على التحسن في مستوى جودة السلع استوجب الأمر وضع استراتيجية قوية لتنمية الصادرات غير النفطية، مما يكسبها القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية.

✓ **دواعي تسطير استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية:**[12]

يعد التعديل الهيكلي الذي قامت به الدولة الجزائرية والذي مس العديد من القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية، الممهد الأساسي لميلاد نمط جديد من التنظيم المحلي للتجارة الخارجية، في ظل السعي من أجل الانفتاح على السوق الدولي، وقد كان هذا النمط ضرورة حتمية لما سبقه من محاولات تنظيم للتجارة الخارجية. فقبل فترة التعديلات عرفت الجزائر فترة الانتقال من نمط الاحتكار للتجارة الخارجية

[12] عجة جيلالي , التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص , الجزائر، دار الخلدونية، ، الطبعة الأولى، 2007 , ص 248

إلى نمط الاستقلالية على تغيير الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار خاص هيمن عليه الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة. غير أن هذا التغيير لم يكن في مستوى التطلعات من أجل تحقيق التنمية المنشودة، أين انصب غالب تركيزه على الاستيراد، ولم يساهم ولو بجهد قليل في تنمية الصادرات، حيث كان ذلك كافيا لإضعاف مصداقية هذا النموذج الفاشل الذي حول السوق الوطني إلى سوق رائج بالسلع الأجنبية، وتعمقت مشاكل هذا النموذج خاصة مع تدني إيرادات الدولة من العملة الصعبة "

إن جملة الأنظمة المطبقة سابقا والتي كانت ذات أثر محدود على نمو التجارة الخارجية، كانت السبب الدافع الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى البحث عن منهجية جديدة لتعديل التجارة الخارجية تعمل على ترقية الصادرات، أو على الأقل إحداث توازن بينها وبين الواردات، وتقوم هذه المنهجية على فكرتين أساسيتين هما:

- ✓ البحث عن ترقية الصادرات غير النفطية من جهة.
- ✓ البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق العالمي من جهة أخرى.

إن هذه المنهجية الجديدة والمتمثلة في تنمية الصادرات غير النفطية تعد اختيارا قديما نسبيا، وكانت حلما لطالما راود أغلب الحكومات، حيث أدرجته سلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة وصفه بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، مثل ما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية. ومع تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لجأت إليها السلطة الجزائرية كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور سوق النفط العالمي، واستمر منحى رد الاعتبار لهذه الفكرة أو المنهجية غداة تطبيق برنامج الاستقلالية والذي اعتمد على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير، غير أن غياب الإطار المؤسساتي والقانوني لفكرة تنمية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها. لذلك حاولت سلطة التعديل

الهيكلي تجاوزه من خلال التركيز على أمرين إثنين وهما : [13]

- ✓ استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات غير النفطية.
- ✓ منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير .

[13] عجة جيلالي , مرجع سبق ذكره , ص 249 .

خلاصة :

من خلال ما سبق في هذا الفصل يمكننا ان نستنتج أن موضوع التجارة الخارجية و التصدير يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاديات الدولية حيث تطرقنا الى النظريات التقليدية و الحديثة في التجارة الخارجية و اهتمام الاقتصاديين بتطوير هذه النظريات كما تطرقنا الى أهمية التصدير و العلاقة الوثيقة ما بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

و في اخر مبحث حاولنا تسليط الضوء على مخاطر التبعية للمحروقات و أهم الأزمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري و التركيز على الضرورة القصوى لتشجيع و تنمية التصدير خارج المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني

الفصل الثاني

واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل أن نبين واقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري و مدى فعالية الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة في هذا المجال و مدى تحقيق الأهداف المسطرة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم الفصل الثاني الى ثلاث مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: واقع التصدير في الجزائر من 2011 الى 2022
- المبحث الثاني : واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من 2011 الى 2022
- المبحث الثالث: سبل تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

المبحث الأول: واقع التصدير في الجزائر من 2011 الى 2022

❖ المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر

- **تعريف الميزان التجاري:** [13]

يعبر الميزات التجاري عن صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين صادرات دولة ما و وارداتها فاذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري و اذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري

- تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2011 – 2022) :

الجدول (02) : تطور الميزان التجاري للفترة (2011 – 2022) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الصادرات الاجمالية	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	49021	143
2013	64974	55028	9946	118
2014	62886	58580	4306	107
2015	34668	51702	-17034	67
2016	30026	47089	-17063	64
2017	35191	46059	-10868	76
2018	41797,32	46330,21	-4532,89	90,22
2019	35823.53	41934 .12	- 6110.58	85.42
2020	23796.60	35421	-10595 .04	67.18
2021	39281	37684	1597	104.23
2022	46928	28868	18060	162.25

المصدر: من إنجاز الطالبين اعتمادا على معطيات و ارقام التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية من تقرير المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS و التقارير السنوية لبنك الجزائر

[13] أيمن أبو خيضر, اقتصاديات التجارة الخارجية , الطبعة الأولى , عمان الأردن , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة , سنة 2002 , ص 20 .

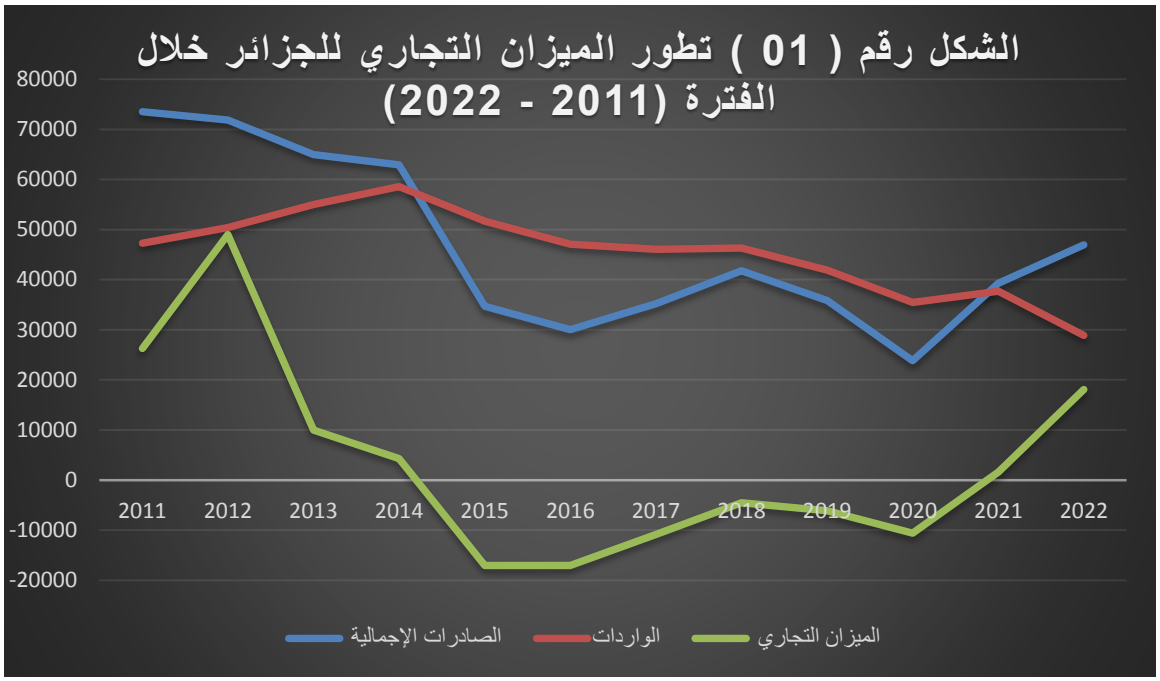

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)

عن طريق ملاحظة الجدول رقم02 والشكل 01 نلاحظ أن الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2011 الى سنة 2022 شهد تذبذبات مختلفة:

- فمع نهاية سنة 2012 الى غاية نهاية سنة 2014 شهد الميزان التجاري للجزائر انخفاضا كبيرا و مستمرا فمن قيمة تتمثل في 26242 مليون دولار سنة 2011 الى قيمة 4306 مليون دولار فقط مع نهاية سنة 2014 و ذلك راجع لانخفاض قيمة الصادرات الاجمالية الجزائرية و ارتفاع في قيمة الواردات حيث:

  - انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من سنة 2011 إلى سنة 2014 بمعدل 14.42 - % و ارتفعت قيمة الواردات الجزائرية بمعدل 23.98 % خلال نفس الفترة و تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نسبة 156 % الى 107 %.

- أما بخصوص الفترة من نهاية سنة 2014 إلى غاية نهاية سنة 2020 فقد شهد الميزان التجاري الجزائري عجزا مستمرا حيث تم تسجيل ما قيمته 17034 مليون دولار كعجز في الميزان التجاري سنة 2015 وازدادت قيمة العجز الى أن وصلت ما يقارب 10595 مليون دولار في نهاية سنة 2020 فنجد أن :

- خلال الفترة (من نهاية 2015 الى نهاية 2016) تم تسجيل انخفاض في قيمة الصادرات الاجمالية بنسبة 13.38 % صاحبه انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية بنسبة 8.9 % .
- الفترة من نهاية (2016 الى نهاية 2017) تم تسجيل زيادة في قيمة الصادرات بنسبة 17.20 % و انخفاض في قيمة الصادرات بنسبة 2.18 % .
- خلال الفترة (من نهاية 2017 الى نهاية 2018) تم تسجيل زيادة في قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة 18.77 % صاحبه ارتفاع طفيف في قيمة الواردات بنسبة 0.58 % مع تراجع قيمة عجز الميزان التجاري الى 4 532,89 مليون دولار مقارنة بما تم تسجيله ب10868 مليون دولار مع نهاية سنة 2017.
- خلال الفترة من (نهاية 2018 الى نهاية 2019) : تم تسجيل انخفاض في قيمة الصادرات بنسبة 14.29 % و انخفاض في قيمة الواردات بنسبة 9.48 % .
- الفترة (من نهاية 2019 الى نهاية 2020) تم تسجيل انخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة 33.57 % صاحبه انخفاض في قيمة الواردات ب 15.53 % وزيادة في قيمة عجز الميزان التجاري قدرت ب 10595.04 مليون دولار مقارنة بما تم تسجيله نهاية 2019 ونهاية 2018.

- الفترة من نهاية سنة 2020 الى نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة 97 %و انخفاض في قيمة الواردات بنسبة 18.5 %مع تسجيل فائض في الميزان التجاري قدره 1597 مليون دولار سنة 2021 و 18060 مليون دولار مع نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022.

❖ المطلب الثاني : نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر

- **مفهوم اجمالي الناتج المحلي و طرق القياس:** [14]
- يفرق علماء الاقتصاد بين الناتج الداخلي الخام الاسمي (المقدر بالأسعار الجارية) و الناتج الداخلي الخام الحقيقي , الذي يؤخذ بعين الاعتبار الرقم القياسي للأسعار (إزالة التضخم من الناتج الداخلي الخام) بمعنى الاستناد الى سنة الأساس .

[14] عبد الرحمن تومي , الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق .الجزائر , دار الخلدونية للنشر و التوزيع , سنة 2011 , ص 221 .

- كما أنه اكثر المقاييس شمولا , حيث يحدد ما تنتجه دولة ما من سلع و خدمات في حدود سنة واحدة . و هو يشمل القيمة النقدية للاستهلاك . و اجمالي الاستثمار المحلي , و مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات , و صافي الصادرات المنتجة داخل الوطن . و هذا كله خلال سنة .
- **تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011 – 2022) :**
- **تطور اجمالي الناتج المحلي في الفترة (2011 -2021)**

الجدول رقم (03) : تطور اجمالي الناتج المحلي في فترة (2011 – 2021) الوحدة: مليار دولار

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي
2011	200.01	2.9
2012	209.06	3.4
2013	209.76	2.8
2014	213.81	3.8
2015	165.98	3.7
2016	160.03	3.2
2017	170.1	1.3
2018	174.91	1.1
2019	171.77	1.0
2020	145.01	- 5.1
2021	163.04	3.4

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا معطيات البنك الدولي

www .worldbank.org

الشكل رقم (02) : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011 – 2021)

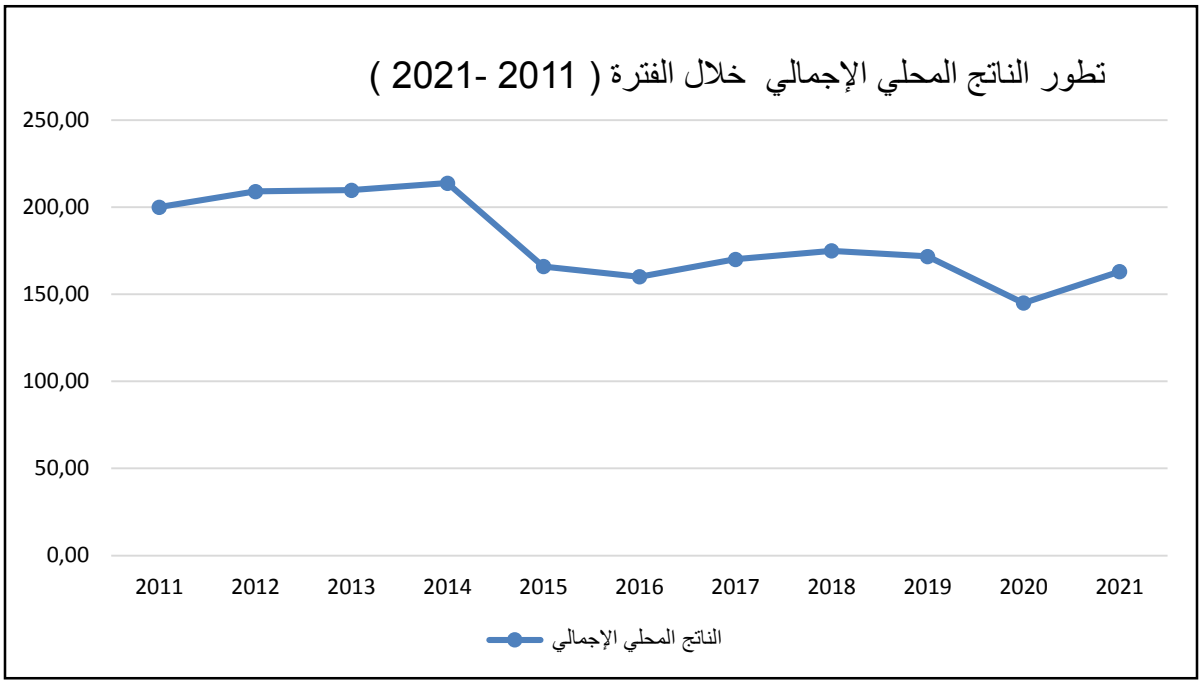

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا معطيات الجدول رقم 03

من الجدول رقم (03) و الشكل رقم(02) نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف عدة تغيرات خلال الفترة من (2011 الى 2021) حيث :

سجل ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2011 الى سنة 2014 حيث بلغ ما قيمته 213.81 مليار دولار نهاية سنة 2014 بعدما سجل ما قيمته 200.1 دولار سنة 2011 بمعدل نمو قدر ب 3.8 % , إلا انه بعد نهاية سنة 2015 و تزامنا مع الأزمة النفطية و تراجع أسعار النفط سجل انخفاض كبير في قيمة الناتج المحلي الخام ليقدر ب165.98 مليار دولار ليواصل وتيرة الانخفاض سنة 2016 ليصل الى ما يقارب 160.03 مليار دولار و تراجع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 3.2 % .

و في الفترة من 2017 الى 2018 شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا قدر ب 174.91 مليار دولار نهاية سنة 2018 ليعود الى الانخفاض بشكل كبير في الفترة من 2019 الى 2020 ليبلغ ما قيمته 145.01 مليار دولار فقط و هذا تزامنا مع جائحة كوفيد 19 .

أما في نهاية سنة 2021 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا بارتفاع قيمته الى ما يقارب 163.04 مليار دولار و تحقيق نسبة نمو قدرت ب 3.4 % .

- **التطور الربع السنوي لاجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2020 – 2022) :**

الجدول رقم (04) : التطور الربع سنوي لاجمالي الناتج المحلي الوحدة : مليار دينار

السنة	الثلاثي	قيمة الناتج المحلي الخام	نسبة النمو
2020	الأول	4 937,6	-3,5
	الثاني	4 371,2	-10 ,2
	الثالث	4 530,1	-5,4
	الرابع	4 638,1	-1,4
2021	الأول	5 336,9	1, 3
	الثاني	5 301,7	6,5
	الثالث	5 531,3	2 ,9
	الرابع	5 909,0	3,2
2022	الأول	6 652,4	2,2
	الثاني	6 868,6	2 ,6

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على النشريات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات ONS و التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (03) تطور الناتج المحلي الاجمالي للثلاثي الاول و الثاني خلال الفترة (2020 - 2022)

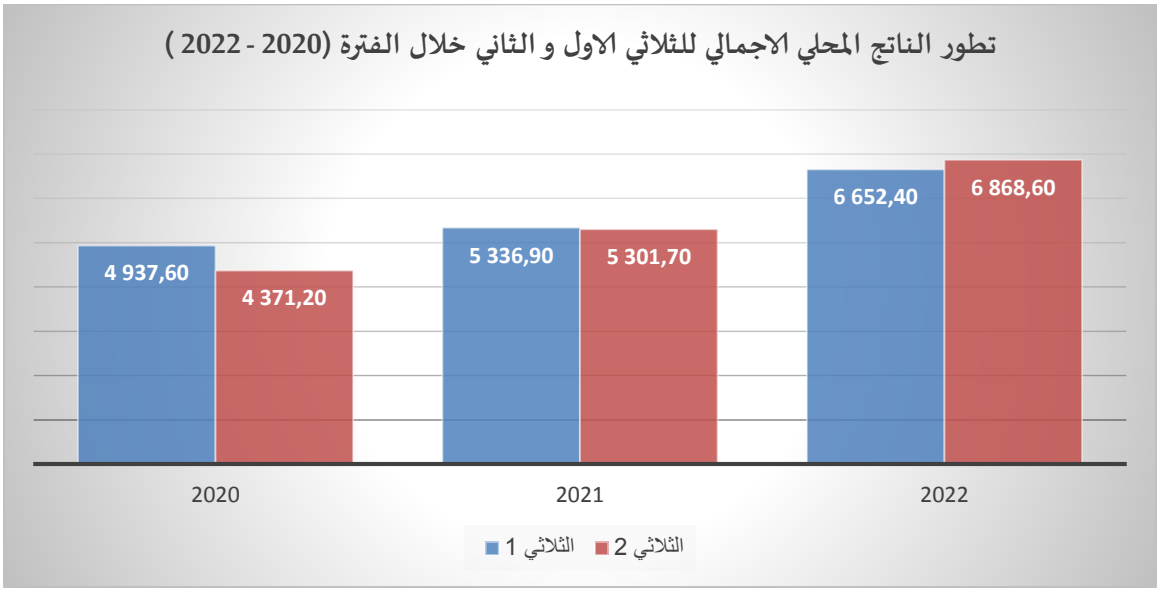

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

من الجدول رقم 04 و الشكل 03 نلاحظ أن التطور الربع السنوي لإجمالي الناتج المحلي خلال السنوات 2020 2021 2022 شهد ارتفاعا و تحسنا مستمرا في القيمة و نسبة معدلات النمو حيث تم تسجيل ما قيمته 6 868,6 مليار دينار في الثلاثي الثاني من سنة 2022 .

و بمقارنة الثلاثيين الاولين من سنة 2022 مع الثلاثيين الاولين لسنة 2021 و 2022 نلاحظ أن في الثلاثي الأول من سنة 2022 شهد تسجيل ما قيمته 6652,40 مليار دينار و هو قيمة تشير الى التحسن الإيجابي في قيمة الناتج المحلي مقارنة بما تم تسجيله في الثلاثي الأول من سنة 2021 و الذي بدوره سجل ارتفاعا مقارنة بالثلاثي الأول من 2020 .

أما بخصوص الثلاثي الثاني من سنة 2022 فقد شهد أيضا ارتفاعا ملموسا قدر ب 6 868,6 مليار دينار وهو أعلى قيمة مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021 وسنة 2022 على التوالي.

❖ **المطلب الثالث: تطور الصادرات الجزائرية:**

الجدول رقم (05) :

تطور الصادرات الجزائرية و نسبة مساهمة صادرات المحروقات الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات الاجمالية	نسبة مساهمة صادرات المحروقات في اجمالي الصادرات
2011	73489	97.10
2012	71866	97.18
2013	64974	96.72
2014	62886	95.41
2015	34668	94.15
2016	30026	94
2017	35191	94.51
2018	41797,32	93.23
2019	35823.53	92,80
2020	23796.60	90,52
2021	39281	88,33
2022	47665	90,7

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية للمديرية العامة للجمارك الجزائرية

الشكل رقم (04) نسبة مساهمة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات

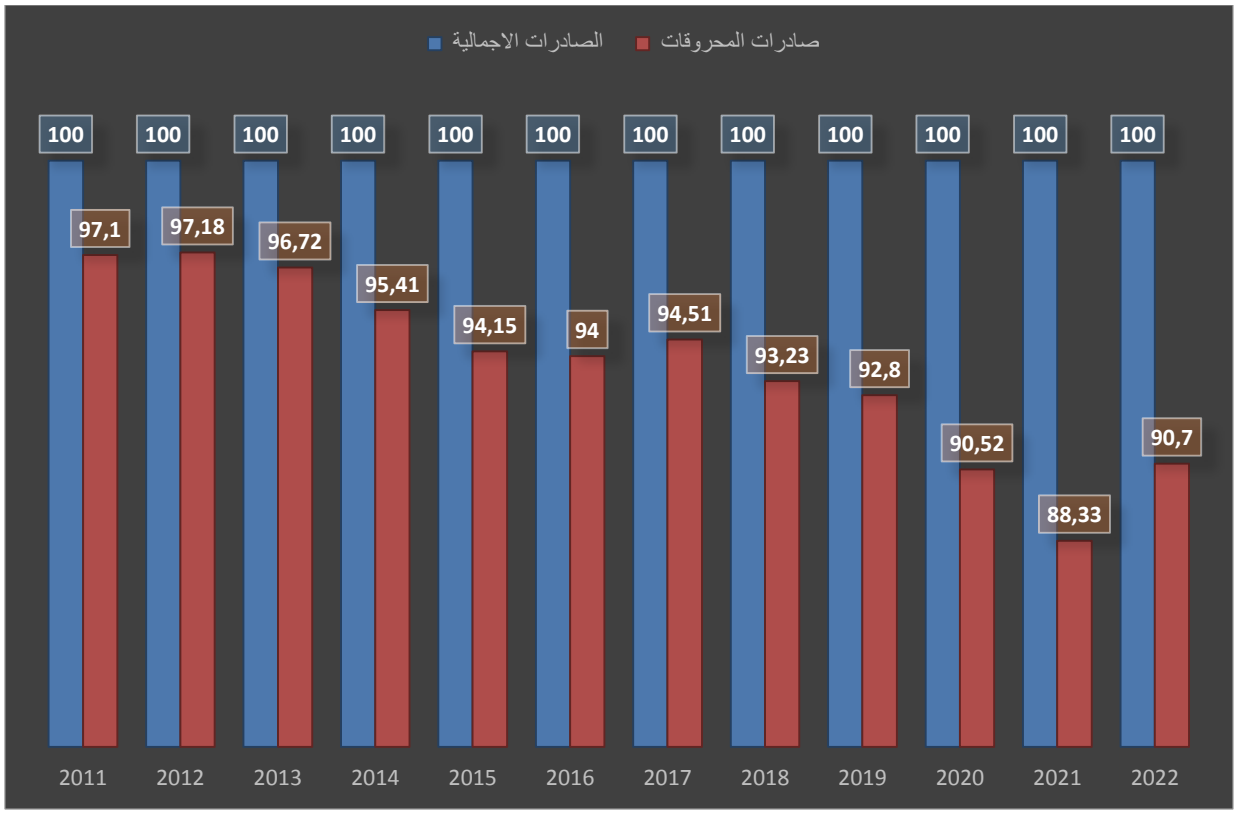

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

من ملاحظة الجدول رقم (05) والشكل (04) نلاحظ رغم التذبذب المستمر في قيمة الصادرات الجزائرية بين ارتفاع وانخفاض في القيمة الاجمالية طول فترة الدراسة أن نسبة صادرات المحروقات كان لها دائما حصة الأسد حيث أن أدنى نسبة سجلت كانت سنة 2021 ب 88,33 % إلا أنه خلال الفترة من 2011 الى سنة 2021 انخفضت نسبة مساهمة المحروقات بشكل طفيف من نسبة قدرت ب97.10 %سنة 2011 الى نسبة 88,33 % سنة 2021 أي انخفاض ب8.77 % فقط و التي تعتبر نسبة ضعيفة جدا و بعيدة عن الأهداف المسطرة من الدولة للخروج من التبعية للمحروقات .

و شهدت نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 ارتفاع نسبة مساهمة صادرات المحروقات الى 90.7 % بعد ارتفاع الطلب على النفط عالميا مع استمرار التعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كورورنا .

❖ **المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من 2011 الى 2022**

❖ **المطلب الأول:** تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من 2011 الى 2022

الجدول رقم (06) تطور الصادرات خارج المحروقات **الوحدة : مليار دولار**

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الاجمالية
2011	73489	71.662	2.140	2.90
2012	71866	70.571	2.048	2.82
2013	64974	63.662	2.161	3.28
2014	62886	58.362	2.810	4.59
2015	34668	33.081	2.057	5.85
2016	30026	27.917	1.781	6
2017	35191	33.203	1.930	5.49
2018	41797,32	38.953	2.830	6.77
2019	35823.53	33.243	2.580	7.20
2020	23796.60	21.541	2.255	11,66
2021	39281	34,058	4,5	10,41
2022	47665	43,271	4,396	9,22

المصدر:من إنجاز الطالبين اعتمادا على معطيات و ارقام التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية من تقرير المركز الوطني للإعلام و الإحصاء CNIS و التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (05):

نسبة مساهمة صادرات المحروقات و الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات

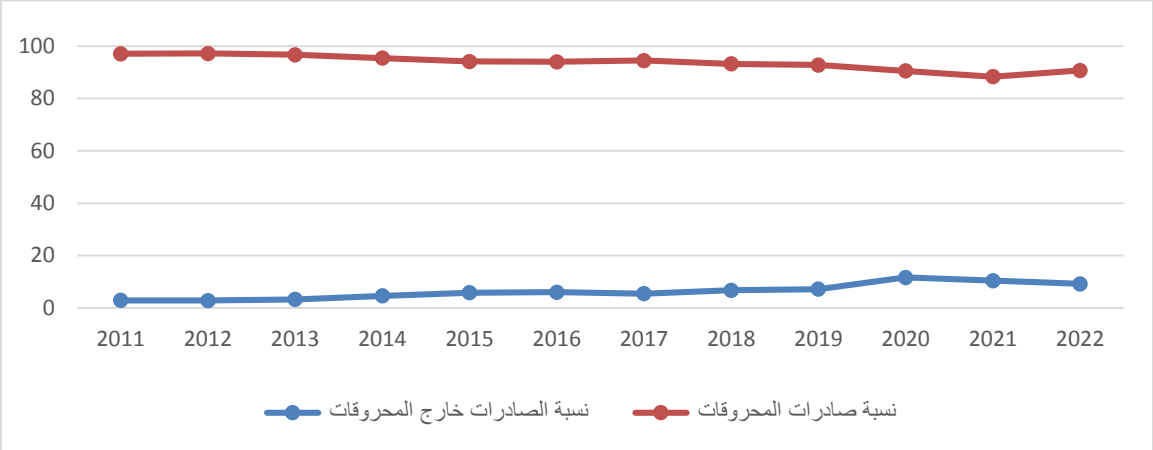

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

من ملاحظة الجدول 06 و الشكل 05 السابق يتضح لنا تطور قيمة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من القيمة الاجمالية للصادرات الجزائرية و مقارنة مع القيمة الاجمالية لصادرات المحروقات حيث نلاحظ من خلال المعطيات أن تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات عرف تذبذبا من حيث القيمة خلال الفترة 2011 الى 2022 حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2016 ب 1.781 مليار دولار و أعلى قيمة ب 4,5 مليار دولار سنة 2021 و تم تسجيل قيمة إيجابية جدا تقدر ب4,396 مليار دولار مع نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 .

أما عن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الصادرات فتبقى ضعيفة طول فترة الدراسة إلا أن هذه النسبة في تحسن مستمر خصوصا خلال السنوات الأخيرة (2020 , 2021 , 2022) حيث بلغت نسبة 11,66 سنة 2020 ,

و الملاحظ و المستخلص من الجدول أن مع نهاية سنة 2021 و نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 سجلت أرقام إيجابية و ارتفاع في قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو مستويات جديدة لم تحقق من قبل .

❖ **المطلب الثاني :** الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات :

- **الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2011 – 2022) :**

ان توزيع المنتجات المصدرة حسب المجموعات يوضحه الجدول الموالي رقم (07):

هيكل الصادرات خارج المحروقات (2011 – 2022) **الوحدة مليون دولار**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المواد الغذائية	357	314	402	323	239	327	349	373	407,86	442,59	576	236
المواد الأولية	162	167	108	110	105	84	73	92	95,95	71.52	182	204
مواد نصف مصنعة	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1 956	1611	3490	3825
تجهيزات فلاحية	0	1	0	2	0	0	0	0,31	0,25	0,32	1	1
تجهيزات صناعية	36	30	25	15	17	53	78	90	82,97	90,81	171	35
سلع استهلاكية	16	18	18	10	11	18	20	33	36,42	39,06	79	96

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول 07 نلاحظ أن المواد النصف مصنعة كان لها أكبر حصة من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من سنة 2011 الى سنة 2022 و شهدت هذه المواد تذبذبا كبيرا حيث شهدت منحى تصاعديا من سنة 2011 الى سنة 2014 لتنخفض قيمتها خلال الفترة 2015 – 2017 لترتفع بعدها سنة 2018 و تنخفض من جديد بعدها الى غاية نهاية سنة 2020 أما مع نهاية سنة 2021 و نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 سجلت قيمة المواد النصف مصنعة أرقام جديدة تعتبر أعلى قيمة خلال فترة الدراسة .

و من خلال ملاحظة نفس الجدول نلاحظ أن المواد الغذائية تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة صادراتها من اجمالي الصادرات خارج المحروقات و التي شهدت عدة تذبذبات في قيمة صادراتها حيث سجلت ارتفاعا خلال الفترات (2012- 2013) , (2016 – 2021) . حيث سجلت سنة 2012 ما قيمته 314 مليون دولار و 576 مليون دولار سنة 2021 و 236 مليون دولار في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022. وسجلت قيمة المواد الغذائية المصدرة انخفاضا خلال سنتي 2014 وسنة 2015 .

و تأتي المواد الأولية في المرتبة الثالثة من اجمالي الصادرات خارج المحروقات و التي شهدت أيضا تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمتها خلال سنتي 2011 و 2012 حيث سجلت ما فيمته 162 و 167 مليون دولار على التوالي و سجلت ارتفاعا أيضا خلال سنة 2014 بقيمة تقدر ب 110 مليون دولار لتخفض بعدها من سنة 2015 حتى سنة 2018 حيث سجلت قيمة 92 مليون دولار خلال هذه السنة

و تلي التجهيزات الصناعية و المواد الاستهلاكية التي شهدت بدورها تذبذبات كبيرة في قيمة صادراتها خلال فترة الدراسة إلا أنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث أعلى قيمة لصادرات التجهيزات الصناعية سجلت سنة 2021 بقيمة 171 مليون دولار و أعلى قيمة لصادرات المواد الاستهلاكية سجلت في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022 بقيمة تقدر ب 96 مليون دولار.

وتأتي التجهيزات الفلاحية في ذيل قائمة الصادرات خارج المحروقات بنسبة شبه معدومة حيث سجلت أعلى قيمة لصادراتها سنة 2014 بقيمة تقدر ب2 مليون دولار فقط

. **المطلب الثالث :** مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام :

الجدول رقم (08) : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011 -2021)

السنوات	قطاع المحروقات%	القطاع الفلاحي%	القطاع الصناعي%	قطاع الأشغال العمومية%	قطاعات أخرى%
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	42
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	43
2013	30.0	9.8	4.6	9.8	45.8
2014	27.1	10.6	5.0	10.8	46.5
2015	19.2	12	5.3	11.3	52.2
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	45.1
2017	19.6	11,8	5,5	11,7	43,7
2018	22,2	11,8	5,4	11,5	41,5
2019	19,5	12,3	5,7	12.2	42,5
2020	14,0	14,1	6,3	13,0	44,5
2021	21,5	13,0	5,8	12,3	40,2

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

الشكل رقم (06) : : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

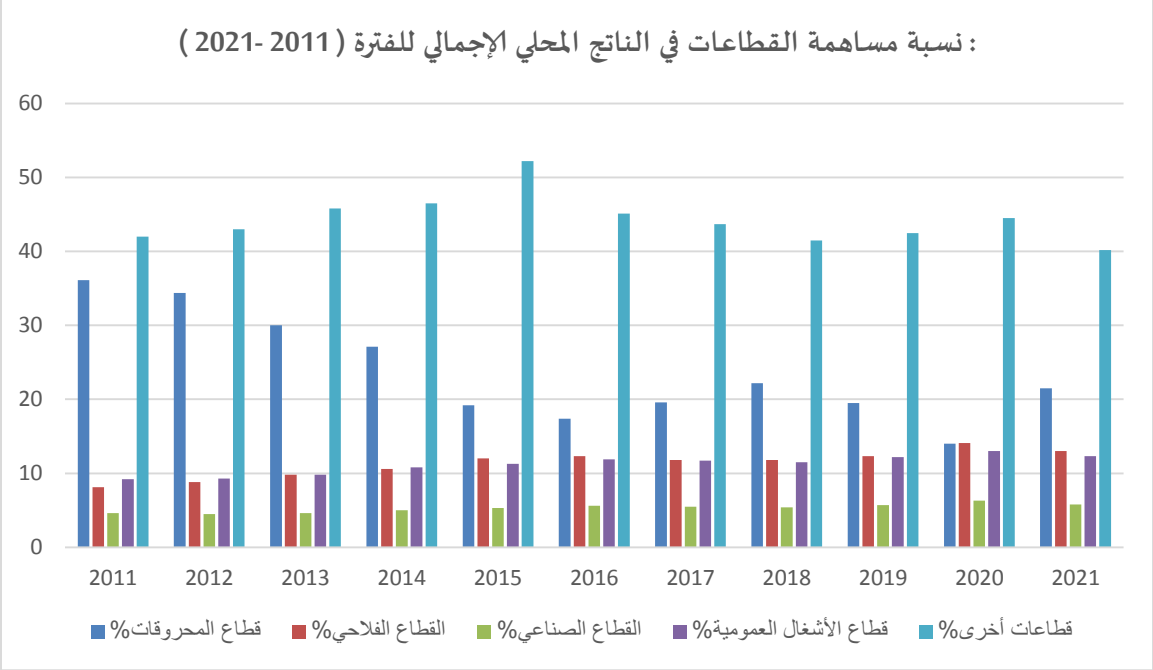

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 08

من خلال الجدول (08) و الشكل رقم (06) نلاحظ ما يلي :

- **مساهمة قطاع المحروقات :** من بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يسيطر على اكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام حيث ساهم بأعلى نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2011 تقدر ب 36.1 % إلا ان هذه النسبة تراجعت في السنوات الموالية لانخفاض أسعار المحروقات خلال تلك الفترة و تم تسجيل اقل نسبة سنة 2020 ب 14 % فقط تزامنا مع جائحة كورونا لتعود و ترتفع من جديد سنة 2021 الى 21.5 % .
- **مساهمة القطاع الفلاحي :** بناءا على معطيات الجدول ( ) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام عرفت تحسنا و زيادة ملحوظة حيث ارتفعت سنة 2020 ل 14.1 % مقارنة بنسبة 8.1 % التي تم تسجيلها سنة 2011 . و انخفضت النسبة بمقدار 1 % سنة 2021 حيث تم تسجيل نسبة 13 % .

- **مساهمة القطاع الصناعي :** رغم الأهمية التي يجب ان يحظى بها القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري الا ان نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا ترقى الى الغاية المنشودة و الأهداف المسطرة من طرف الدولة الجزائرية حيث تم تسجيل نسبة 8,1 % سنة 2011 كأقل نسبة و تم تسجيل اعلى نسبة سنة 2020 ب 6,3 % و رغم أنها نسبة اعلى مما سجل في السنوات الماضية من فترة الدراسة الا انها تبقى نسبة ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى .

- **مساهمة قطاع الاشغال العمومية :** يعتبر قطاع الاشغال العمومية من بين القطاعات الحيوية التي تشارك بنسبة مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي حيث عرفت نسبة مشاركة هذا القطاع ارتفاعا من خلال الفترة 2011 الى 2016 من 9.2 % الى 11.9 % ثم انخفضت سنة 2017 و 2018 لترتفع من جديد سنة 2019 و سنة 2020 بـ12.2 % و 13 % على التوالي و تنخفض سنة 2021 الى 12.3 %

الجدول رقم (09) : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022

الثلاثي	قطاع المحروقات	القطاع الفلاحي	القطاع الصناعي	قطاع الأشغال العمومية	قطاعات أخرى
الثلاثي الأول	25,8	11,7	5,3	12,4	44.4
الثلاثي الثاني	22,2	12,2	5,6	11,7	47.6

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على النشرية الإحصائية للثلاثي الثالث لسنة 2022 من طرف بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ هيمنة مساهمة قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول و الثاني من سنة 2022 بنسب 25,8 % في الثلاثي الأول و 22.2 % للثلاثي الثاني .

اما بخصوص القطاع الفلاحي فتم تسجيل نسبة 11,7 % في الثلاثي الأول و نسبة 12,2 % في الثلاثي الثاني

المبحث الثالث : سبل تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

❖ **المطلب الأول** : الإجراءات التي استخدمتها الدولة لتطوير الصادرات خارج المحروقات

لقد سعت الجزائر لتشجيع و تطوير التصدير خارج قطاع المحروقات عن طريق سن ووضع عدة تشريعات و إجراءات لتسهيل خلق طريق سلس للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات و تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي : [15]

_ التعديل في القوانين و التشريعات:

حرصت الدولة الجزائرية على القيام بالتعديلات الضرورية التي تمس القوانين والتشريعات التي لها صلة مباشرة بعملية التصدير نحو الخارج من أجل تشجيع عملية التصدير خصوصا قطاع الصادرات خارج المحروقات و من اهم التعديلات التي تم اتخاذها :

- القبام بإلغاء الرسوم الجمركية و الضرائب التي تمس عملية التصدير نحو الخارج كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الاعفاء من الدفع الجزافي .
- منح تعويض مالي للمصدر الجزائري لتغطية تكاليف نقل المنتج الى خارج الوطن .
- منح الحق بالاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة للمصدر المتأتية من عملية التصدير .
- تمديد الفترة الزمنية اللازمة لإدخال عائدات عملية التصدير المالية .

- **تأسيس الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير:** و الذي من شأنه تسهيل عملية تصدير المنتجات في فترة زمنية قصيرة خصوصا المنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف عن طريق تفادي الإجراءات الإدارية الطويلة و المعقدة التي ستكون سببا في تلف هذه المنتجات .

- **انشاء المؤسسات و الهيئات الإدارية لمرافقة عملية التصدير:**

و هي مؤسسات تم انشائها منذ فترة طويلة لكن لم يكن لها اسهام كبير في تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات سنوات تأسيسها الا ان أهميتها في السنوات الماضية ازدادت بعد عزم الدولة على تشجيع عملية التصدير .

[15] زهرة مصطفى , واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021) . مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية , العدد 02 , سنة 2021, , ص141 .

❖ **المطلب الثاني**: المؤسسات والهيئات الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات

تعد الصادرات من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في الجزائر، ولذلك اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير وتعزيز صادراتها خارج قطاع الطاقة والمحروقات، وتوفير الدعم والمساندة اللازمة للشركات والمصدرين الجزائريين لتحقيق هذا الهدف. وقد أسفر هذا الاهتمام عن تأسيس العديد من المؤسسات والهيئات التي تعمل على تحسين وتعزيز صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات و نذكر منها :

❖ **<u>وزارة التجارة وترقية الصادرات:</u>**

وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية هي إحدى الوزارات التابعة للحكومة الجزائرية والمسؤولة عن تنظيم ومراقبة وتنفيذ سياسات الدولة حيث يشرف على هذه الوزارة حاليا السيد الطيب زيتوني وتسند إليه المهام التالية: [16]

- **في ميدان التجارة:**

- يساهم في تحديد الإطار المؤسساتي والتنظيمي الخاص بالمبادلات التجارية الخارجية،
- يساهم في تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية و تنفيذها و متابعتها و كذلك التفاوض بشأنها عن طريق الاتصال مع المؤسسات المختلفة.
- يحرص على تكييف القوانين و التنظيمات لتكون مطابقة للنصوص التي تنظم التجارة الدولية،
- التنشيط و التحفيز عن طريق الهياكل الملائمة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية.
- يقوم بحل الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية في نطاق صلاحيته ،
- يقوم بإعداد و اقتراح الاستراتيجيات الملائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات،
- تشجيع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه،
- ينشط، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، المصالح الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج و المكلفة بالشؤون التجارية،
- يساهم في وضع و تنظيم سير مناطق التبادل الحر،
- يسهر على وضع و تطوير نظام اتصال و إعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

[16] الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz/ .

- **في مجال ضبط و ترقية المنافسة :**

- يقترح كل إجراء من شأنه تعزيز قواعد و شروط ممارسة منافسة سليمة ونزيهة في سوق السلع و الخدمات،

- يساهم في تطوير القانون و ممارسة المنافسة،

- ينظم الملاحظة الدائمة للسوق، و يقوم بتحليل هيكله و يعين الممارسات غير الشرعية الهادفة إلى إفساد المنافسة الحرة و يضع حدا لها، بالتنسيق مع الهيئات المعنية،

- يساهم، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، في العمل على الإطار المرجعي وإثرائه في ميدان ضبط المنفعات العمومية،

- يشارك في إعداد سياسات التسعير، و عند الاقتضاء، في تنظيم انسجام الأسعار و كذا هوامش الربح و يسهر على تطبيقها،

- يقترح كل الإجراءات المتعلقة بشروط و كيفيات إنشاء إقامة و ممارسة النشاطات التجارية و المهن المقننة، و يسهر على وضعها حيز التنفيذ مع الهيئات المعنية،

- يبادر بكل التدابير المتعلقة بإنشاء غرف التجارة و الصناعة، وتطويرها،

- يساهم في تحديد السياسة الوطنية للمخزون الأمني بالاتصال مع الهيئات المعنية.

- **في مجال جودة السلع و الخدمات و حماية :**

يحدد، بالتشاور مع الدوائر الوزارية والهيئات المعنية، شروط وضع السلع والخدمات رهن الاستهلاك في مجال الجودة، والنظافة الصحية والأمن،

- يقترح كل الإجراءات المناسبة في إطار وضع نظام للعلامات، و حماية العلامات التجارية، و التسميات الأصلية، و متابعة تنفيذها،

- يبادر بأعمال تجاه المتعاملين الاقتصاديين المعنيين من اجل تطوير الرقابة الذاتية،

- يشجع تنمية مخابر تحاليل الجودة و التجارب و يقترح الإجراءات والمناهج الرسمية للتحليل في مجال الجودة،

- يساهم في إرساء قانون الاستهلاك و تطويره،

- يشارك في أشغال الهيئات الدولية و الجهوية المختصة في مجال الجودة،

- يعد و ينفذ استراتيجية للإعلام و الاتصال تتعلق بالوقاية من الأخطار الغذائية و غير الغذائية تجاه الجمعيات المهنية و المستهلكين التي يشجع إنشاءها.

- **في مجال الرقابة الاقتصادية و قمع الغش:**

- ينظم و يوجه و يضع حيز التنفيذ المراقبة و مكافحة الممارسات التجارية غير الشرعية و الممارسات المضادة للمنافسة و الغش المرتبط بالجودة و التقليد،

- يساهم في التوجيه و التنسيق ما بين القطاعات لبرامج الرقابة الاقتصادية و قمع الغش،

- ينجز كل تحقيق اقتصادي معمق، و اخطار الهيئات القضائية عند الضرورة.

- **في مجال ترقية الانتاج الوطني:**

يشارك وزير التجارة في اعداد سياسات حماية التعاريف الجمركية و غير الجمركية، و يبادر بكل اجراء وقائي خاص.

- **في مجال الدراسات و الاعلام الاقتصادي و التجاري :**

- ينجز كل الدراسات الاستكشافية حول التنمية الاقتصادية و المبادلات التجارية الدولية،

- يسهر على وضع بنوك للمعطيات تتعلق بالتجارة الداخلية و المبادلات الدولية،

- يساهم في تنظيم و تطوير النظام الوطني للإعلام الاقتصادي.

- في إطار التكفل بصلاحياته، يقوم وزير التجارة بوضع الإطار التنظيمي وكذا الوسائل البشرية و المالية و المادية الضرورية لتجسيد الأهداف و المهام المسندة إليه.

- يمكنه اقتراح كل إطار مؤسساتي للتشاور و التنسيق ما بين القطاعات و/أو كل هيئة أخرى أو جهاز ملائم من طبيعته السماح بالتكفل الأحسن بالمهام الموكلة إليه.

❖ **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) :**

- تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الجكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري. وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004م.
- تعتمد الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد وكالة الجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- مهام الوكالة : [17]
- تقوم بتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصغرة.
- تحليل الأسواق العالمية و اجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية.
- اعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها.
- وضع منظومة الاعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير الى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية .
- وضع تصور للمنشورات المختصة و المذكرات الظرفية و توزيعها , في مجال التجارة الدولية .
- متابعة المتعاملين المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية في الخارج .
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير اعمال الاتصال و الاعلام و الترقية المتعلقة بالمنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير .
- اعداد مقاييس تقديم الاوسمة و الجوائز التي تمنح لأحسن المصدرين .

[17] المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق ل12 يونيو سنة 2004 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها , الجريدة الرسمية العدد 39 بتاريخ 16 يونيو سنة 2004 .

- يمكن ان تقوم الوكالة زيادة على ذلك بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الاتقان و التلقين في تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية .

❖ **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) :**

إن الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون رقم 96-06 الصادر بتاريخ 10 يناير 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان والتي تعمل لصالح:

- حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، تتولى تأمين المخاطر التجارية؛

- حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم إثر حدوث كوارث طبيعية.

- **مهام الشركة :** [18]

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدر).

- التأمين والائتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك).

- تأمين المعارض.

- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.

- تغطية (انتعاش) الديون.

- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

- **المخاطر التي تغطيها الشركة :**

- المخاطر التجارية.

- المخاطر السياسية.

- مخاطر عدم النقل.

- المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

- المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية.

- المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات.

[18] الموقع الرسمي للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات https://www.cagex.dz

❖ **الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير صافكس (SAFEX) :**

هي مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي و تسمية الديوان الوطني للمعارض اونافكس- التي أنشأت في سنة1971

المقر الاجتماعي لصافكس هو قصر المعارض – ملكية صافكس- الذي يقع على بعد 3 كم من المطار الدولي و 10 كم على وسط المدينة .

- **المهام الرسمية لصافكس:**[19]

- تنظيم المعارض العامة و الخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي و المحلي
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية و دلك بفضل:

- الإعلام في ميدان القوانين و التنظيمات التجارية
- فرص التعامل الاقتصادي و التجاري مع الشركاء الأجانب
- الإعلام الاقتصادي و التجاري
- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الأجانب
- قوانين و ترتيبات التصدير
- تحرير مجلات و نشريات إعلامية اقتصادية و تجارية
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات و محاضرات متخصصة
- تسيير و استغلال كل منشات قصر المعارض

❖ **الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE)**

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996 . حيث تم تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال

[19] الموقع الرسمي لمديرية التجارة لولاية وهران https://www.dcworan.dz/index.php/ar/2016-02-09-08-06-10/2016-02-09-08-21-02/safex

التصدير .

يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة .

- و هناك خمس مجالات إعانة مقررة[20]:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية

-التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.

- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير .

- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

❖ **الغرفة ـ الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) :**

الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 و تتمثل مهامها في ما يلي : [21]

- تزود السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات بالآراء و المقترحات و التوصيات في المسائل و الانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني، قطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات،

-تنظّم التشاور بين منخرطيها و تجمع أراءهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها و إبداء رأيها بشأنها،

-تلخص الآراء و التوصيات و الاقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة و الصناعة و التي تلائم برامجها و وسائلها،

-تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرف التجارة و الصناعة و تحفزها على القيام بالمبادرات،

-تتولى تمثيل أعضاءها لدى السلطات العمومية و تعيين ممثلين لدى هيئات التشاور و الاستشارة الوطنية،

[20] الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

[21] المرسوم تنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 ،يتضمن إنشاء الغرفة ـ الجزائرية للتجارة و الصناعة , الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 06 مارس 1996 .

-تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تنميتها و توسعها، لا سيما في مجال الأسواق الخارجية،

- تمثل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظّم في الخارج،
- -تبدي رأيها في الاتفاقيات و الاتفاقات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية،

❖ **المطلب الثالث :** العوائق التي تعاني منها عملية التصدير خارج المحروقات في الجزائر

إن عملية التصدير خارج المحروقات و رغم التسهيلات الإدارية و تأسيس الهيئات الرسمية لتسهيل هذه العملية إلا أنها مازالت تواجه عدة عوائق تتمثل فيما يلي :

- عدم وجود العدد الكافي من المؤسسات الاقتصادية القوية التي يمكنها تصدير منتجات يمكنها ان تنافس المنتجات الأخرى في الأسواق الدولية .
- الضعف الكبير في الإنتاج الوطني الذي لا يغطي الحاجيات المحلية و بالتالي استحالة التصدير .
- العزوف عن الاستثمار الوطني و الأجنبي بسبب عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار و انتشار الفساد و البيروقراطية التي تحويل بين المستثمر و تجسيد المشاريع المطلوبة .
- عدم وجود الدعم اللازم للمؤسسات الاقتصادية العازمة على التصدير الى الخارج و التي تملك القدرة على ذلك بسبب العراقيل و البيروقراطية .
- اهمال معايير الجودة المعمول بها دوليا من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و ذلك راجع لعدم الاهتمام بالسوق الخارجية و التركيز على السوق المحلية الوطنية .
- نقص الخبراء و اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات الاقتصادية على تطبيق معايير الجودة العالمية .
- غياب الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج مما يخلق تردد كبير لدى المصدر الجزائري لاقتحام السوق الخارجية بسبب نقص المعلومات اللازمة حول تلك الأسواق .
- غياب استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات من طرف الدولة الجزائرية و يتجلى ذلك من خلال المشاكل التي لا تزال تواجه المصدرين مثل غياب فروع للبنوك الجزائرية خارج الوطن تسهل تحصيل الأموال من طرف الزبائن .
- عدم وجود منافسة بين المنتجين الجزائريين في السوق الداخلية مما ساهم في تدني قدرة الابتكار و الجودة للمنتج الجزائري مما يحرمه من خلق منافسة عادلة مع المنتجات في السوق الخارجية .
- استيراد المنتجات الصينية المقلدة و الرخيصة الثمن التي ساهمت في خفض الإنتاج الوطني و افلاس بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمدة طويلة من الزمن الا ان الدولة بدأت في تدارك

هذا الامر متأخرة نوعا ما عن طريق تقليص فاتورة الاستيراد و منع استيراد المواد المنتجة محليا و التي نغطي الطلب المحلي .

- السيطرة الشبه مطلقة لبعض المؤسسات الاقتصادية على بعض المجالات و التي حالت بين بروز مؤسسات اقتصادية أخرى تخلق الإضافة اللازمة للقطاع .
- عدم الانتظام في عمليات التصدير خصوصا التي تمس القطاع الفلاحي و هذا لعدم القدرة على التحكم في الإنتاج و غياب استراتيجية فلاحية واضحة من طرف الدولة و الخواص .
- عدم وجود استراتيجيات واضحة في مجال التصنيع من طرف الخواص و الدولة .
- اهمال الدولة الجزائرية و المؤسسات الاقتصادية للأسواق العربية و الأسواق الافريقية التي من السهل الولوج اليها و منافسة المنتجات المتوفرة في أسواقها و التركيز على الأسواق الأوروبية التي تتطلب معايير صارمة جدا للدخول اليها .
- وجود هيئات و مؤسسات جزائرية عديدة لدعم الصادرات خارج المحروقات و تداخلات كثيرة بينها في الصلاحيات و اختلاف الاحصائيات المقدمة من طرف كل مؤسسة مما خلق صعوبة في تقدير و تقييم الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات .
- غياب بعض القوانين التي تسمح للمؤسسة الاقتصادية بانشاء نقاط بيع و نقاط للخدمات ما بعد البيع في الخارج و العراقيل التشريعية التي تمنع اخراج العملة الصعبة و الاستثمار في الخارج .
- التأخر في تقديم الدعم للمصدرين في الوقت المناسب من طرف الهيئات المكلفة بذلك خاصة الدعم المالي و التعويضات عن المشاركة في المعارض الدولية .
- الضعف الكبير في شركات النقل الجزائرية البرية و البحرية و سيطرة شركات النقل الأجنبية على خدمات النقل و فرض أسعارها المرتفعة على المتعامل الجزائري .
- العراقيل البيروقراطية على مستوى الموانئ الجزائرية و نقص الخبرة في التصدير عند الأطراف الجزائرية .
- انتشار عمليات التقليد الصينية للمنتجات و التي تمس بعض المنتجات الجزائرية التي لها سمعة جيدة مثل مؤسسة BCR لصناعة الصنابير و السكاكين و مؤسسة BMS للأجهزة الكهربائية .
- ضعف الإمكانيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تحول بينها و بين عملية التصدير التي تتطلب غطاء مالي معتبر و صعوبة الحصول على القروض المالية لذلك .

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على المكانة الحقيقية للصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية هذه النوع من الصادرات الا أن هذه الأخيرة تبقى نسبة مشاركتها في اجمالي الصادرات نسبة ضعيفة جدا و بعيدة عن المطلوب حيث لم تتجاوز نسبتها 11.66 % في أحسن الأحوال خلال فترة الدراسة و تبقى الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات في مجال التصدير مما دفع السلطات الجزائرية الى تبني سياسة جديدة لدعم التصدير خارج المحروقات عن طريق القيام بتسهيلات جمركية و تشريعية و انشاء هيئات و مؤسسات عمومية لخلق الدفع الضروري للخروج من التبعية للمحروقات و لا تزال تواجه هذه العملية العديد من العراقيل و المعوقات التي تحتاج حلولا جذرية و فعالة في أُقرب الآجال .

الخاتمة العامة

الهدف من وراء هذا البحث هو تبيان المكانة والواقع الحقيقي للتصدير خارج المحروقات في الجزائر باعتباره من أهم الأهداف التي سعت و مازالت تسعى الدولة الى تحقيقه في السنوات الماضية و المقبلة من أجل بناء اقتصاد قوي و مستقر غير مرتبط بقطاع المحروقات فاتخذت الحكومات الجزائرية المتتالية عدة قرارات و تشريعات ضمن مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تشجيع التصدير خارج المحروقات و أنشأت العديد من الهيئات الوطنية لتحقيق هذا الهدف المنشود إلا أنه يمكن القول و أنه الى يومنا هذا تبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق هذه الغاية ولا يزال الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات و تقلب أسعار سوق النفط و هشا أمام الأزمات الاقتصادية .

و يمكننا تلخيص نتائج هذه الدراسة التحليلية فيما يلي :

- الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على إيرادات صادرات المحروقات مما يجعله ضعيفا أمام مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- التصدير خارج المحروقات لا يزال يشكل نسبة ضعيفة جدا مقارنة بصادرات المحروقات رغم اتخاذ مجمل الإجراءات لتسهيل هذه العملية و النسب المسجلة لا تزال بعيدة عن المطلوب رغم التحسن الطفيف في هذه النسب خلال السنوات الأخيرة .
- رغم التسهيلات و التدابير التي تم إجراءها إلا أنه يوجد العديد من العراقيل و العقبات التي تقف أمام المصدر الجزائري.
- **الإجابة على الفرضيات:**
- نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا ترقى الى المستوى المطلوب و تبقى نسبة ضعيفة طول فترة الدراسة .
- التسهيلات الجمركية و الإعفاءات الضريبية و انشاء الهيئات المختصة لدعم التصدير كان من بين الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتشجيع التصدير خارج المحروقات إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة بعد .
- ضعف الإنتاج الوطني و تدني جودة المنتوج الجزائري تعتبر من العوائق التي تجعل من عملية التصدير و المنافسة في الأسواق الخارجية عملية صعبة ضف الى ذلك عدم بناء استراتيجية واضحة دون عيوب كبيرة لدعم التصدير خارج المحروقات من طرف الدولة و الإهمال في تدارك الأخطاء التي لا تزال قائمة الى يومنا هذا .

- وضع اتستراتيجية قوية لا تعتمد على الإيرادات النفطية من شأنه زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات

و بناءا على النتائج المحصل عليها يمكن اقتراح جملة من الحلول لتشجيع التصدير خارج المحروقات تتمثل فيما يلي :

- التطوير و المراقبة الفعالة للهيئات الوطنية التي من شأنها مرافقة المصدر الجزائري خلال الطريق نحو التجارة الخارجية.
- الاستعانة بخبرة الدول التي نجحت في الخروج من اقتصاد الريع عن طريق الخبراء و الفاعلين في هذا النشاط .
- التركيز على تطوير جودة المنتج الجزائري لخلق الميزة التنافسية في السوق الداخلية والأسواق الخارجية.
- فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في أرض الوطن وتذليل العراقيل القانونية التي طالما أغلقت الأبواب في وجه الاستثمار الأجنبي.
- تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي بإمكانها الرفع من قيمة التصدير خارج المحروقات .
- توفير قواعد لجمع البيانات و دراسة و تحليل الأسواق الخارجية لإرشاد المصدر الجزائري نحو التخطيط الأمثل لتصدير المنتوج المناسب .
- محاربة الفساد و كل أشكال البيروقراطية التي طالما كانت أكبر عائق أمام المستثمر الجزائري.

المراجع

المراجع :

الكتب :

- أشرف أحمد عدلي , التجارة الدولية , الطبعة الأولى , الإسكندرية , مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، سنة 2006 ،ص ص: 17 - 18
- أيمن أبو خيضر , اقتصاديات التجارة الخارجية , الطبعة الأولى , عمان الأردن , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة , سنة 2002 , ص 20 . لطبعة الأولى، 2007 , ص 248
- جمال عبد الناصر المعجم الاقتصادي , , عمان الأردن , دار أسامة للنشر و التوزيع , 2010 ص 220
- خالد أحمد علي محمود , التجارة الدولية بين الحماية و التحرر و النظرية الحديثة و آثارها في الفكر الاقتصادي العالمي , الإسكندرية, دار الفكر الجامعي, 2019 , ص 12 .
- سفيان عمراني , اثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000 – 2015 الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2018. ص 20 ص 21
- شريف علي الصوص , التجارة الدولية الأسس و التطبيقات , الأردن عمان , دار أسامة للنشر و التوزيع , 2012 ص 44
- صبرينة يونسي النفط و إشكالية التنمية الاقتصادية , الطبعة الأولى , الإسكندرية , مكتبة الوفاء القانونية 2017 ص 121 - 122
- عادل يوسف عوض، في الأصول النظرية للتجارة الخارجية , الإسكندرية , مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع,2013 , ص 10 .
- عبد الرحمن تومي , الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق . دار الخلدونية للنشر و التوزيع , سنة 2011 , ص 221 .
- عجة جيلالي , التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، دار الخلدونية، 2007 , ص 248

- علي عبد الفتاح ابو شار, الاقتصاد الدولي سياسات و نظريات , عمان الاردن , دار المسيرة للنشر و التوزيع, 2007 , ص: 36- 37

- علي عبد الوهاب نجا , عفاف عبد العزيز عايد , كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية جامعة الإسكندرية دار التعليم الجامعي سنة 2020 ص 97
- فاروق طيفور ,لماذا تخلفت الجزائر و تقدمت ماليزيا , الجزائر, دار الخلدونية, 2015 , ص 213 - 214 .

- فاطمة الزهراء رقايقية , قضايا اقتصادية معاصرة , الأردن, دار زهران للنشر و التوزيع, 2012 , ص 368 .
- مجدي، محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص:99
- محمد أحمد السريتي , و محمد عزت محمد غزلان , التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية , دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر , 2012، ص 49
- محمد صفوت قابل , نظريات و سياسات التجارة الدولبة , القاهرة، مصر , دار الجمة للنشر، ،2010 ، ص 203 .
- محمد ماضي , كمال ديب , اقتصاديات الطاقات الناضبة و المتجددة , النشر الجامعي الجديد , الجزائر, ص 17 .

- مصطفى رشدى شيخة، الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات , الإسكندرية ,مصر , ،دار الجامعة الجديدة، 2003 ص106,
- نوال عبد الكريم الأشهب , التجارة الدولية , عمان الأردن, دار أمجد للنشر و التوزيع , , سنة 2015 , ص 120 .

المجلات العلمية :

- بن علي بلعزوز, ضالع دليلة , أزمات النفط و اتجاهات السياسة المالية في الجزائر, مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – جامعة زيان عاشور الجلفة ,العدد 28 , سنة 2016 ص 194

- بوالشعور فاطمة , أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر, مجلة الباحث الاقتصادي , العدد 05 جوان 2016 ص 109 .
- خوميجة فتحية , فرحي كريمة , الأزمة النفطية 2014 و إجراءات الجزائر للتعامل معها , مجلة معارف , العدد 23 , 2017 , ص 265
- زهرة مصطفى , واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021) . مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية , سنة 2021, العدد 02 , ص141 .
- عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة , مصر, جامعة الأزهر، 2005، عدد 28 , ص 10
- العجاج فاطمة الزهراء, قليل زينب , أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986 – 2016 , مجلة اقتصاد المال و الأعمال , جوان 2019 , ص 513 .

الرسائل و المذكرات الجامعية :

- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 123 ص 125
- بن لحرش صراح , سعدي رجال , تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص ادارة الأعمال , جامعة أم البواقي , سنة 2013 , ص 22

- حمشة عبد الحميد , دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة , مذكرة شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية , جامعة محمد خيضر بسكرة , سنة 2013 , ص 54
- عماري جمعي ,استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية , أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات , جامعة باتنة 1 , 2011 , ص 152

النصوص القانونية :

- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق ل12 يونيو سنة 2004 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها , الجريدة الرسمية العدد 39 بتاريخ 16 يونيو سنة 2004 .
- المرسوم تنفيذي رقم 96-94 مؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996، يتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة , الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 06 مارس 1996

مواقع من الانترنت :

- موقع البنك العالمي www.worldbank.org
- موقع الديوان الوطني للإحسائيات www ,ons.dz
- الموقع الرسمي للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات https://www.cagex.dz
- الموقع الرسمي لمديرية التجارة لولاية وهران

https://www.dcworan.dz/index.php/ar/2016-02-09-08-06-10/2016-02-09-08-21-02/safex

- الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz/ .
- الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات https://www.commerce.gov.dz
- موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

المراجع باللغة الأجنبية :

- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2011)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2012)

- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2013)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2014)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2015)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2016)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2017)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2018)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2019)
- Direction générale des douanes . Rapport périodique des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période année (2020)
- Rapport annuel de la banque d'Algérie évolution économique et monétaire (2021)
- Banque d'Algérie , note de conjoncture neuf premier mois 2022
- Les comptes nationaux trimestriels- 3eme trimestre 2022 – ONS

الملاحق

الملحق 01 : الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2017 -2021

Tableau 18 : Composition des importations et des exportations par groupe de produits

	2017*	2018*	2019*	2020*	2021**
	(En millions de dollars E.U.)				
Importations (f.o.b.)					
Alimentation	8 069	8 199	7 694	7 723	8 877
Energie	1 899	977	1 369	890	513
Matières premières	1 456	1 814	1 921	2 199	3 401
Produits semi-finis	10 483	10 468	9 840	7 614	7 313
Equipements agricoles	585	537	437	198	247
Equipements industriels	13 368	12 824	10 845	8 697	9 158
Biens de consommation non alimentaires	8 129	9 312	7 934	5 577	6 498
Autres	4 086	3 459	3 766	2 523	1 398
Total :	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 421**	**37 405**
Exportations (f.o.b.)					
Alimentation	350	373	408	437	576
Energie	33 202	38 897	33 244	20 016	34 058
Matières premières	73	93	96	71	182
Produits semi-finis	845	1 626	1 445	1 287	3 490
Equipements agricoles	0	0	0	0	0
Equipements industriels	78	90	83	77	171
Biens de consommation non alimentaires	20	34	36	37	79
Sous Total :	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**	**38 557**
Autres	0	2	0	0	1
Total :	**34 569**	**41 115**	**35 312**	**21 925**	**38 558**
dont : exportations hors hydrocarbures	1 367	2 218	2 068	1 909	4 500

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2021

الملحق 02 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2011 و 2012

Valeurs en millions

	ANNEE 2011		ANNEE 2012*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	3 442 502	47 247	3 629 934	46 801	-0,94
Exportations	5 354 510	73 489	5 736 808	73 981	0,67
Balance Commerciale	1 912 008	26 242	2 106 874	27 180	
Taux de Couverture (%)	156		158		

*RESULTATS PROVISOIRES

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك لسنة 2012

الملحق 03 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2012 و 2013

Valeurs en millions

	Année 2012		Année 2013*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	3 907 072	50 376	4 354 614	54 852	8,89
Exportations	5 572 786	71 866	5 232 073	65 917	-8,28
Balance Commerciale	1 665 714	21 490	877 459	11 065	
Taux de Couverture (%)	143		120		

*RESULTATS PROVISOIRES

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2013

الملحق 04 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2013 و 2014 .

2013.

Valeurs en millions

	Année 2013		Année 2014		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	4 368 548	55 028	4 719 708	58 580	6,45
Exportations	5 157 233	64 974	5 065 671	62 886	-3,21
Balance Commerciale	788 685	9 946	345 963	4 306	
Taux de Couverture (%)	118		107		

*RESULTATS PROVISOIRES

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2014

الملحق 05 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2014 و 2015

Valeurs en millions

	Année 2014		Année 2015*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	4 719 708	58 580	5 173 301	51 501	-12,08
Exportations	5 065 671	62 886	3 795 139	37 787	-39,91
Balance Commerciale	345 963	4 306	-1 378 162	-13 714	
Taux de Couverture (%)	107		73		

*RESULTATS PROVISOIRES

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2015

الملحق 06 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2016 و 2017

Valeurs en millions

	Année 2016		Année 2017*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	5 154 777	47 089	5 099 907	45 957	-2,40
Exportations	3 286 589	30 026	3 857 097	34 763	15,78
Balance Commerciale	-1 868 188	-17 063	-1 242 810	-11 194	
Taux de Couverture (%)	64		76		

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2017

الملحق 07 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2017 و 2018

Valeurs en millions

	Année 2017		Année 2018*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	5 111 297	46 059	5 387 655	46 197	0,30
Exportations	3 904 715	35 191	4 800 538	41 168	16,98
Balance Commerciale	-1 206 582	-10 868	-587 117	-5 029	
Taux de Couverture (%)	76		89		

* RESULTATS PROVISOIRS

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2018

الملحق 08 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2018 و 2019

Unité : en millions

	Année 2018		Année 2019*		Evolution (%)	
	DZD	USD	DZD	USD	DZD	USD
Importations	5 403 232,97	46 330,21	5 005 302,53	41 934,12	-7,36	-9,49
Exportations	4 873 960,29	41 797,32	4 275 400,28	35 823,54	-12,28	-14,29
Balance Commerciale	-529 272,67	-4 532,89	-729 902,25	-6 110,57	37,91	34,81
Taux de Couverture (%)	90,22		85,43		(*) Résultats provisoires	

المصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2019

الملحق 09 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية لسنتي 2019 و 2020

Evolution de la balance commerciale

(* : Montants provisoires, ** : Montants consolidés, Valeurs en millions)

	Année 2019**			Année 2020*			EVOLUTION %	
	NOMBRE DE DECLARATION	DZD	U$D	NOMBRE DE DECLARATION	DZD	U$D	DZD	U$D
Importations	299 180	5 005 302,53	41 934,12	249 000	4 360 320,30	34 391,64	-12,89%	-17,99%
Exportations	18 538	4 275 399,03	35 823,53	16 159	3 016 678,53	23 796,60	-29,44%	-33,57%
Dont : Exportations provisoires des hydrocarbures			5 993,92		649 606,96	5 124,32		
Balance Commerciale (Total)		-729 903,50	-6 110,58		-1 343 641,77	-10 595,04	84,08%	73,39%
Balance Commerciale (Hors exportations provisoires des hydrocarbures)					-1 993 248,74	-15 719,36		
Taux de Couverture		85,43%			69,19%			

لمصدر: التقرير السنوي لمديرية الجمارك الجزائرية لسنة 2020

الملخص :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة عرض واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2011 – 2022) و الأهمية الاقتصادية التي يكتسيها هذا الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري و الجهود التي تبذلها الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات و أهم العراقيل التي تواجه هذه العملية و لقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة هذا الموضوع .

و لقد خلصنا الى أن حجم الصادرات خارج المحروقات لا يزال ضعيفا جدا مما يبقي الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات و في الأخير قمنا باقتراح مجموعة من الحلول التي تساعد في إزالة العراقيل بناءا على الاستنتاجات التي خلصنا اليها .

الكلمات المفتاحية :
التصدير , الصادرات خارج المحروقات , الاقتصاد الجزائري , واقع التصدير خارج المحروقات

Abstract :

Through this study, we have attempted to present the reality of non-hydrocarbon exports in Algeria during the period of (2011-2022), as well as the economic importance of this topic for the Algerian economy. We have also highlighted the efforts made by the government to promote non-hydrocarbon exports and the main obstacles facing this process. We used the descriptive and analytical approach to address this topic .

We have concluded that the volume of non-hydrocarbon exports remains extremely weak, which keeps the Algerian economy heavily dependent on the hydrocarbon sector. Finally, we have proposed a set of solutions that can help overcome these obstacles based on the conclusion that we have reached.

Keywords :

Exports , non-hydrocarbon exports , Algerian economy , the reality of non-hydrocarbon exports